جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم .العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي مالي

الموضوع

أثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية

دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–وكالة عين تموشنت–

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالبان:

- **بن نابي خلود**
- **سكلال عبد الله**

إشراف الأستاذ:

يحياوي لخضر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب	.....	**رئيسا**
الأستاذ : يحياوي لخضر	.....	**مشرفا**
الأستاذ (ة): الاسم واللقب	.....	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2025-2026

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم .العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي مالي

الموضوع

أثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية

دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–وكالة عين تموشنت–

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالبان:

- **بن نابي خلود**
- **سكلال عبد الله**

إشراف الأستاذ:

يحياوي لخضر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب	.....	**رئيسا**
الأستاذ : يحياوي لخضر	.....	**مشرفا**
الأستاذ (ة): الاسم واللقب	.....	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2025-2026

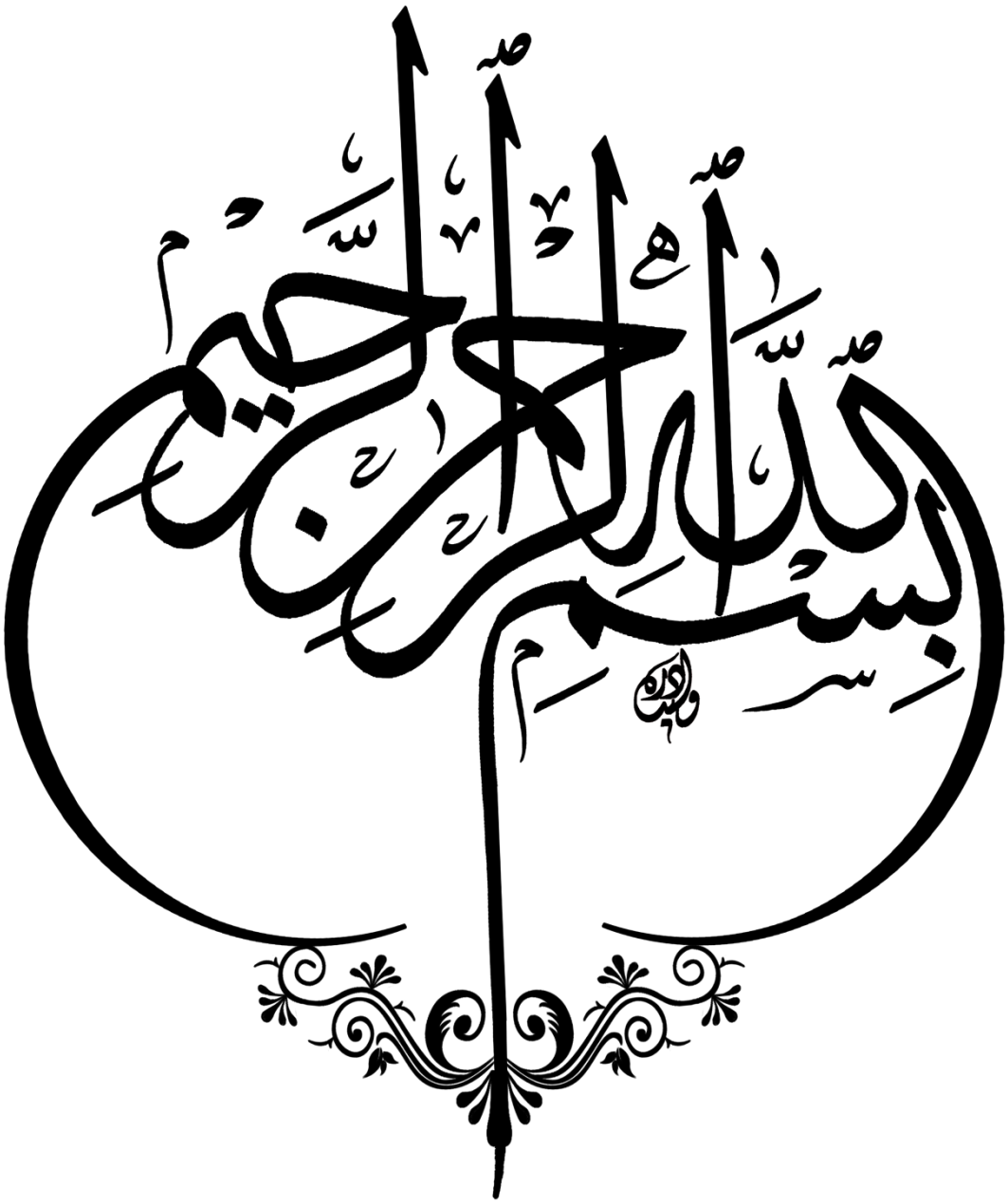
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾

المجادلة الآية –11–

أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير للمولى عز وجل الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير،

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

بعد رحلة بحث تقص في رحاب العلم، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

إلى الأستاذ الفاضل "**يحياوي لخضر**"

الذي كان لنا خير مرشد ومعين والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وملاحظاته السديدة،

فجزاه الله عنا خير الجزاء

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لتفضلهم بقراءة وتقييم هذا العمل،

وتصويبه بآرائهم النيرة

ولا يفوتنا أن نشكر كافة أساتذتنا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم اقتصاد نقدي ومالي،

الذين أناروا لنا درب العلم والمعرفة طيلة سنوات الدراسة.

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى القامة التي لم تنحن لكي أستقيم أنا،

إلى منار الدرب وسند الشدائد،

إلى من أحمل اسمه بكل فخر **"والدي العزيز" (بارودي)**

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والصفاء،

إلى التي التجأت إليها كلما أرهقني المسير،

إلى الصدر الرحب والدعوات السوية التي كانت تحرسني،

"أمي الحبيبة"

إلى من ساندوني بكل ما يملكون لأقف اليوم هذا الموقف،

إخوتي: **"نورهان"، "محمد"، "رياض"**

إلى كل من أحبهم قلبي وأخلصوا لي الود أهديكم ثمرة هذا الجهد،

أصدقاء دربي: "فتيحة، محمد، فاطمة، إياس"

وإلى أخي ورفيقي في هذا البحث، متمنية له دوام النجاح.

بن نايي خلود

إهداء

إلى الروح الطاهرة التي تلازمني في كل حين إلى الغائب الحاضر،

إلى من فارقني بجسده وبقي في قلبي حيا **"والدي الغالي" (رحمه الله)**

كنت أتمنى أن تشهد لحظة تخرجي هذه،

لكن عزائي لك أنك في مقام عند رحيم كريم

أهديك هذا النجاح، ليكون نورا يضاء به قبرك، وفخرا يضاف إلى اسمك.

إلى نبع الحنان التي لم ينضب، إلى من تحملت مشاق الحياة،

بعد رحيلك لتكمل المسير **"والدتي العزيزة"**

جزاك الله عني خير ما تجازى به الأم الصبورة.

سكلال عبد الله

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	VIII
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	XI
الملخص	XIII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والريادة البنكية	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية وأدواتها	2
المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية ونشأتها	2
الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية	2
الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية	3
المطلب الثاني: مبادئ الصيرفة الإسلامية	5
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي	5
المبحث الثاني: الريادة البنكية الأبعاد والمتطلبات	13
المطلب الأول: مفهوم الريادة البنكية وتميز الأداء وأهميتها	13
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الريادة البنكية	15
المطلب الثالث: متطلبات تحقيق الريادة البنكية	18
المبحث الثالث: العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والريادة البنكية	20
المطلب الأول: الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية	20
المطلب الثاني: أثر الالتزام الشرعي	22
المطلب الثالث: الميزة التنافسية	26
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: دراسة حالة بنكBADR	
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول: الدراسة الميدانية	30
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية	30
المطلب الثاني: الصدق والثبات	32
المطلب الثالث: تحليل الفرضيات	37
خلاصة الفصل الثاني	45

الخاتمة العامة	46
قائمة الملاحق	56

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نشأة الصيرفة الإسلامية	4
02	أوجه المقارنة بين المزارعة والمغارسة	10
03	مجتمع الدراسة والعينة	30
04	فقرات وأبعاد الاستبيان	31
05	صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول	32
06	صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني	33
07	توزيع العينة حسب متغير الجنس	34
08	توزيع العينة حسب متغير السن	35
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	36
10	سنوات التعامل مع البنك	37
11	مقياس ليكارت	38
12	المتوسطات الحسابية للمحور الأول	38
13	المتوسطات الحسابية للمحور الثاني	40
14	أثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية	41
15	أثر البعد الشرعي	42
16	أثر الابتكار والتنوع	43
17	أثر الالتزام بالضوابط	44

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	29
02	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	31
03	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	35
04	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات التعامل مع البنك	37

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	57
02	النتائج (مخرجات spss)	61

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة الأكاديمية حول تحليل أثر الصيرفة الإسلامية في تحقيق الريادة البنكية، مع اتخاذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة عين تموشنت كنموذج للدراسة الميدانية. وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز كيف يمكن للهندسة المالية الإسلامية والابتكار في صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة أن يعززا من الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات المالية. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل المفاهيم، إلى جانب استناد إلى استمارة استبيان وفق مقياس "ليكرت" والمقابلات الميدانية لجمع البيانات الأولية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تبني منتجات الصيرفة الإسلامية يمثل مدخلاً ريادياً فعالاً يساهم في جذب الكتلة النقدية المكتنزة وتحسين الأداء المالي والمؤسسي للبنك.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الريادة البنكية، بنك (BADR) ، الابتكار المصرفي، والميزة التنافسية المستدامة.

Abstract:

This academic study explores the impact of Islamic banking on achieving banking leadership, using the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) Ain Temouchent agency as a practical case study. The research aims to analyze how Sharia-compliant banking models contribute to creating entrepreneurial excellence within financial institutions by highlighting the theoretical framework of Islamic finance, its diverse financing tools, and the requirements for leadership in the banking sector. Furthermore, it examines the correlation between innovation in Islamic financial engineering—while adhering to Sharia standards—and the ability to gain market share and build a sustainable competitive advantage. To achieve these objectives, the study employed a descriptive-analytical approach for theoretical concepts alongside a case study methodology, utilizing a Likert-scale questionnaire, field interviews, and observations during a professional internship to ensure data reliability. The findings indicate that adopting Islamic banking products serves as an effective entrepreneurial gateway that contributes to attracting hoarded cash and improving the bank's overall financial and institutional performance.

Keywords: Islamic Banking, Banking Leadership, Bank of Agriculture and Rural Development (BADR), Islamic Finance Formulas, Banking Innovation, Sustainable Competitive Advantage.

مقدمة عامة

يعيش القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة مخاضا تحوليا عميقا تفرضه تداعيات العولمة المالية والتطور التكنولوجي المتسارع مما جعل البنوك في صرا مستمر لإثبات كفاءتها وضمان استدامتها. في ظل هذا المشهد المعقد، برزت الصيرفة الإسلامية كنموذج مالي متفرد لا يستمد شرعيته من البعد العقدي فحسب، بل من قدرته الجوهرية على الربط بين الاقتصاد الحقيقي والنشاط المالي .

لقد أثبتت هذه الصيرفة عبر أدواتها التمويلية المتنوعة أنها تمتلك مرونة عالية في مواجهة الأزمات، مما دفع بالكثير من الباحثين والمؤسسات إلى إعادة النظر في كيفية استغلال هذه الخدمات لتحقيق التفوق المؤسسي، فمفهوم النجاح في الصناعة المصرفية المعاصرة لم يعد محصورا في تعظيم الأرباح أو تكديس الأصول، بل انتقل إلى فضاء أرحب هو الريادة البنكية، فالريادة تمثل الحالة التي يتمكن فيها البنك من الجمع بين الابتكار المستمر والمبادرة في دخول الأسواق والتميز في الأداء العملياتي مع اشتداد التنافس بين المصارف الإسلامية والتقليدية أصبح لازما على الأولى أن توظف خصوصيتها الشرعية وأدواتها المالية ليس فقط كمنتجات حلال، بل كأدوات إستراتيجية لتحقيق السبق والريادة، بالانتقال من مفهوم ابنك الإسلامي إلى مفهوم البنك الإسلامي الريادي يمثل ضرورة حتمية في الوقت الراهن، فتعني الريادة القدرة على استشراف المستقبل وتبني الابتكار الجذري في الخدمات والمبادرة في اقتناص الفرص السوقية قبل المنافسين، ومع تزايد الوعي الاستهلاكي، أصبح العميل يبحث عن حلول تمويلية تتوافق مع قناعته العقدية وفي الوقت ذاته تتسم بالجودة والسرعة والابتكار، وهنا يظهر التحدي الحقيقي، كيف يمكن للصيرفة الإسلامية وضوابطها الصارمة أن تكون قاطرة للريادة البنكية؟

1- إشكالية الدراسة:

رغم التوسع الكمي للمصارف الإسلامية إلا أن السؤال الجوهري يظل متمحورا حول مدى قدرة هذه المنظومة على إحداث فارق نوعي وإحصائي في مستوى الريادة ابنكية، فهل الالتزام بالضوابط الشرعية والابتكار في صيغ التمويل الإسلامي يؤدي فعليا إلى تعزيز أبعاد الريادة من منظور إحصائي ملموس؟

بناءا على ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم الالتزام بآليات الصيرفة الإسلامية وأبعادها في تحقيق الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على إشكالية الدراسة يجب الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشرعي على الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت؟
- هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت؟
- هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالضوابط على الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة نجزئها إلى مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الرئيسية

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تيموشنت.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشرعي على الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تيموشنت.
- وجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تيموشنت.
- وجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالضوابط على الريادة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تيموشنت.

3- أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تميزت ببعض الأهداف سوف نلخصها فيما يلي:

- معرفة مفهوم الصيرفة الإسلامية وأهم المفاهيم الخاصة بها.

- تفكيك مفهوم الريادة البنكية.
- تحديد كيفية مساهمة المصارف الإسلامية في بلوغ الريادة البنكية.
- آلية بناء ميزة تنافسية مستدامة للمصارف الإسلامية في ظل بيئة مالية متغيرة.
- الكشف عن طبيعة العلاقة الترابطية والتفاعلية بين تبني صيغ التمويل الإسلامي وتحقيق التفوق الريادي.

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا حيويا يجمع بين الأصالة الشرعية والريادة المصرفية، حيث تبرز الحاجة الملحة للمصارف الإسلامية في ظل التنافسية الشديدة ليس فقط بالالتزام بالضوابط الفقهية بل بتبني نموذج الريادة البنكية كضرورة إستراتيجية للنمو والبقاء.

وتستمد الدراسة قيمتها من محاولتها لسد الفجوة بين التنظير للصيرفة الإسلامية والواقع التطبيقي لمتطلبات التميز والابتكار في المنتجات والالتزام الشرعي أن يتحول إلى ميزة تنافسية مستدامة تساهم في كسب حصة سوقية أكبر وتعزيز ثقة العملاء.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع هي:

-الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في تسليط الضوء على نموذج الصيرفة الإسلامية كبديل اقتصادي فعال يمتلك مقومات الريادة والتميز.
- ندرة الدراسات التي تربط بين آليات الصيرفة الإسلامية وأبعاد الريادة والتميز المؤسسي.
- حاجة البنوك اليوم إلى ابتكار أدوات ومنتجات جديدة لتعزيز حصتها السوقية ومواجهة المنافسة الشرسة في البنوك التقليدية.

-الأسباب الذاتية:

- الميول والاهتمام الشخصي بمجال الصيرفة الإسلامية والرغبة في البحث عن سبل تطويرها والنهوض بها.
- الرغبة في اكتساب خبرة معرفية معمقة حول كيفية إدارة وقياس الأداء الريادي في المؤسسات المالية.
- الرغبة في تعميق المعارف المكتسبة وتطبيقها على موضوع حيوي.

6- المنهج المتبع:

من أجل طرح البحث بصورة موجزة وتقضي معظم جوانبه ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تم الاعتماد على منهجين هما:

-الوصفي: يتم استخدامه في الفص الأول لتحديد المفاهيم خلال استعراض الأدبيات والنظريات السابقة لعدم الحصول على لبس.

-التحليلي: يتم استخدامه لتحليل العلاقة الارتباطية بين الصيرفة الإسلامية والريادة البنكية للوصول إلى استخلاص النتائج والتوصيات.

7- حدود الدراسة:

-مكانية: المجتمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية عين تموشنت.

-زمانية: كانت فترة التربص خلال فترة ما بين 22 مارس 2026 إلى 28 مارس 2026.

8- صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع والمصادر لحداثة الموضوع.
- وجود نقص في المصادر والمعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي، وعدم إعطاء معلومات وافية للباحث من طرف بنك BADR لحداثة نشأة النافذة الإسلامية.
- نقص الوعي الثقافي للصيرفة الإسلامية صعب علينا التعامل مع العميل.
- صعوبة التعامل الجيد مع البرنامج الإحصائي Spss.

9- هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات تم تقييم البحث إلى فصلين رئيسين: والمتمثل في:

-الفصل الأول: مخصص للإطار النظري والذي يشمل 3 مباحث يتناول أولها: ماهية الصيرفة الإسلامية وصيغ تمويلها، بينما يركز الثاني على: أبعاد ومتطلبات الريادة البنكية ومعايير قياسها، ليتوج الثالث: بتحليل العلاقة الارتباطية بينهما من خلال مداخل الابتكار، الالتزام الشرعي، الميزة التنافسية.

-الفصل الثاني: المخصص للجانب التطبيقي والذي يسعى إلى إسقاط تلك المفاهيم النظرية على واقع وتحليل بياناتها الميدانية، وصولا في الختام إلى خاتمة تتضمن عرضا لأبرز النتائج المتوصل إليها، واختبار مدى صحة الفرضيات، وتقديم جملة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والريادة البنكية

تمهيد :

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية وأدواتها

أصبحت المصارف الإسلامية في الوقت الراهن ضرورة حتمية اقتصادية ومالية لكل مجتمع يرفض التعامل مع المصارف الربوية ويرغب في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تسعى لمحاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي من خلال تمويل المشاريع التنموية التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وذلك باستعمال مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية. إذ تستند الصيرفة الإسلامية إلى المبادئ الأساسية المستمدة من الشريعة ولاسيما خطر الربا وتقاسم الأرباح والخسائر إضافة إلى التمويل المستند إلى حقوق الملكية، ومع تعدد الدراسات المتعلقة بمجال المصارف الإسلامية فقد تعددت المفاهيم المرتبطة بها وهذا ما سنتطرق إليه في

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية ونشأتها

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

التعريف العام:

"مؤسسة مالية تقوم بجذب رأس المال الذي يكون عاملا لمنح صاحبه ربحا حلال عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة على جميع المساهمين باعتبارها وسيط بين صاحب المال والمستثمرين ليحصل على حقه في نماء هذا المال" [1].

"حيث تعمل المصارف الإسلامية وفقا لقواعد التشريعات الإسلامية محرمة عنصر الربا، هدفها الأساسي تحقيق المصلحة الاجتماعية، بهدف تقديم خدمات مالية استثمارية تعمل على تحقيق المصلحة الاجتماعية" [2].

التعريف الفقهي:

"الصيرفة الإسلامية هي جزء من الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر كتاب الله قاعدة أساسية له في استخلاص مختلف المبادئ والأصول، وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، علما أن تلك المبادئ التي قام الخلفاء الراشدين والأئمة بتوضيحها وتبيانها منذ الأزل" [3].

[1] سحاري فريدة، بوقاسة سليمان، **الهندسة المالية الإسلامية بين أفاق الابتكار وحتمية المخاطر** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد3، ديسمبر 2019، ص318.

[2] أسمع سفيان، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر(واقع وآفاق)**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.

[3] بوراس نادية، **تطور الصيرفة الإسلامية (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الدراسات في الاقتصاد، إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد2، ديسمبر 2024، ص270، 271.

التعريف القانوني:

هناك عدة دول أصدرت قوانين وتشريعات تنظم عمل المصارف الإسلامية، وقد تضمنت في أثنائها على تعريفات للمصارف الإسلامية.

وعليه نجد أن التعريف الأرجح والأفضل هو أن:" المصرف عبارة عن مؤسسة تجارية تتعامل بالأعمال المصرفية المختلفة ضمن أحكام ونطاق الشريعة الإسلامية السمحاء"[1].

وعليه انطلاقا من التعاريف الثلاث يمكننا القول أن المصرف الإسلامي كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري واقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي وتنقل مبادئ من النظرية إلى التطبيق ومن التطور إلى الواقع الملموس لجذب رأس المال للتعامل به[2].

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية

بالبحث عن جذور إنشاء الصيرفة على النهج الإسلامي نجدها في صيحات المفكرين والدعاة إلى الصحوة الإسلامية والعودة إلى الذات لإيجاد بديل عن الصيرفة التقليدية.

يشير العديد من الباحثين أن نشأة النظام المصرفي تعود إلى 50، إذ كانت أولى المحاولات في آسيا بجملة "بنوك بلا فوائد" سنة 1958[3].

أما أول تجربة عملية لبديل مصرفي لا ربوي هي "تجربة بنك الادخار المحلية" التي كانت بقيادة "أحمد عبد العزيز النجار" في 1963[4]. وكان ذلك في مدينة "ميت عمر" أما في مدينة صيبت أول مصرف إسلامي للتنمية المحلية الذي كان يقوم بجمع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال، مبالغ صغيرة وبوسائل بسيطة تتوافق مع مستواهم الفكري، أما هذه التجربة خفت وانقطعت لأسباب سياسية[5].

أما وفي تلك الفترة فإن الشيخ أحمد رشاد في باكستان قد قام بمحاولة تحويل أحد المصارف التقليدية إلى نظام لا ربوي وذلك نظام الفائدة من المعاملات دون الإخلال بسير العمل في المصرف لكنها لم تستمر أكثر من عدة أشهر[6].

---

[1] محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص111.

[2] شعاشعية لخضر، **الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص167.

[3] بن سليت نصيرة، **التحول للمصرف الإسلامي، تجارب بعض البنوك العربية والجزائرية في التحول**، ط1، دار المتني للطباعة والنشر، 2024، ص42.

[4] غسان سالم، النجداوي محمد زياد، **التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي** ، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص51.

[5] محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص42.

[6] محمد أنصاري، البنوك الإسلامية

ومنذ عام 1970 بدأت خطوات تنفيذية جادة ومنظمة من قبل حكومات بعض الدول لإقامة مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1].

ثم بعده المصرف الإسلامي للتنمية عام 1974 ومصرف دبي الإسلامي عام 1975. وهكذا تتوالى المصارف إلى أن أصبح هناك ما يزيد عن 90 مصرف في نهاية عام 1992، تعمل جميعها وفق مبادئ والأسس الإسلامية[2].

الجدول (01): نشأة الصيرفة الإسلامية

العام	الحدث	الدولة
القرن العشرين (الأربعينيات والخمسينات)	إنشاء أول صناديق ادخار لا تتعامل بالفائدة ومنه بدأ محاولات إنشاء مؤسسات تتبع مقاصد الشريعة الإسلامية.	ماليزيا باكستان
1963	أول فكرة لإنشاء بنك إسلامي في جمهورية مصر العربية مدينة "ميت عمر" بواسطة أحمد التيار تحت اسم بنوك الادخار المحلية.	جمهورية مصر العربية
1971	إنشاء مصرف الناصر الاجتماعي الذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالربا أخذا أو إعطاء.	جمهورية مصر العربية
1972	إتيان مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بقرار إنشاء مصرف إسلامي دولي لدول الإسلامية.	المملكة العربية السعودية
1975	مرحلة التطبيق والممارسة التي تمثلت في تأسيس أول مصرف إسلامي يخضع لمقاصد الشريعة الإسلامية.	دولة الإمارات العربية المتحدة
1977	مباشرة نشاط المصرف الإسلامي للتنمية.	المملكة العربية السعودية
1980 لغاية ما قبل الأزمة المالية العالمية	تزايد قيمة الاستثمارات الإسلامية عام 2007 إلى 450 مليار دولار بعد أن كانت تبلغ عام 2004، 201 مليار دولار، وهذا بعد انتشار المصارف عربيا وعالميا.	على الصعيد العالمي
من الأزمة المالية العالمية إل	خلال الأزمة المالية العالمية نمت الصيرفة الإسلامية بنسبة	على الصعيد العالمي

[1] المحضر الحرفي لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي، كراشي، ديسمبر 1970، وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي، النسخة العربي، البيان المشترك، ص4.

[2] نجار محمد عبد العزيز، **بنوك بلا فوائد**، المملكة العربية السعودية، 1997، ص42.

غاية يومنا هذا	46.23% ووصل عددها عام 2010 إلى أكثر من مؤسسة بأصول تفوق 200 مليار دولار.	

المصدر: عقبي مروى، نقادي آية، المصارف الإسلامية وجدلية التنمية المستدامة، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية ومؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2024-2025، ص18.

المطلب الثاني: مبادئ الصيرفة الإسلامية

حرم الإسلام جميع أنواع الغش واستغلال الناس وأحل أموالهم بالباطل، فتحصيل المنافع للعباد وإبعاد المفاسد عنهم ومراعاة جانب التيسير فيما يصلح حياتهم، حيث يعتبر مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية ولأجل ذلك فقد أخضع الشرع كل المعاملات المالية لأصلين عظيمين في الإسلام هما: العدل ومراعاة مصلحة الطرفين وعلى هذا الأساس حدد المبادئ الآتية:[1]

- تحريم الفوائد (الربا): تعتبر سمة أساسية من سمات القروض الربوية، وهذا ما يميز الصيرفة الإسلامية الابتعاد عن حافة المعاملات الربوية أخذا أو عطاء، ما يجعلها مختلفة عن نظام المصارف التقليدية.[2]

حيث أول ما جاءت به إسقاط التعامل بها، فبدون هذه الخاصية يصبح البنك مثله مثل غيره من البنوك الربوية.

فالإسلام فرض عقوبات على متعامليها، لهذا كانت المصارف الإسلامية خاضعة لهذا المبدأ ومازالت، كما أن للربا أضرار عديدة للفرد والمجتمع فتراكم فوائد يؤدي غلى تمركز الثروة في يد طبقة معينة [3] لقوله تعالى:﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ۞ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تُبتُم فلكم رُءُوسُ أموالكم لا تُظْلِمُون﴾ (سورة البقرة الآية 278-279).[4]

- العمل على تنمية المال وعدم الاكتناز: لقوله عز وجل: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ۞ يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾ (سورة البقرة الآية 34-35)[5]

---

[1] داودي ميمونة، **البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة (عرض تجربة الجزائر– ماليزيا نموذجا)**، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05، العدد02، ص192، بتصرف.

[2] سليمان ناصر، بوشرمة عبد المجيد، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، 2009-2010، ص306.

[3] العميتي عبد الرزاق رحيم جدي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص192، 193.

[4] سورة البقرة :الآية 287-289.

[5] سورة البقرة: الآية 34-35

تعد من أهم ما تميزت به الصيرفة الإسلامية، فهي تسعى جاهدة لتكون ضمن سياق الضوابط الشرعية وهذا من خلال تجنب الاكتناز، ولضمان ذلك توفر هيئة رقابية بشرعية تقوم بمتابعة سير خدمتها.[1]

فإدارة البنوك الإسلامية تقوم باختيار أفضل الرسائل الشرعية لإدارة أموال المودعين لديها سواء مدخرين أو مستثمرين إدارة رشيدة وبعيدة عن الإسراف.[2]

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

تعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وخاصة ترابطه بالتنمية الاجتماعية، كما تسعى إلى تحقيق التكامل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، فالتنمية الاقتصادية لا تقتصر على تحقيق الأرباح وزيادة الإنتاج فقط وإنما تشمل تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال تلبية فعلية للمجتمع لتكون بذلك حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.[3]

- إحياء نظام الزكاة: من خلال إقامة صندوق للزكاة وإدارته شرعيا ومصرفيا، خلاله يحقق التكافل الاجتماعي والإسلامي، وذلك بدفع جزء من أرباح البنك لمنفعة المجتمع (الزكاة)، والذي يعد أهم عنصر مكون (أموال الزكاة التي توجه لصالح الفقراء والمساكين وهنا يمكن دور الصيرفة الإسلامية في المساعدة التي أوصى عليها الشرع أشد وصاية التي تسهم في تحليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء[4]

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

حيث تختلف صيغ التمويل الإسلامي عن صيغ التمويل التقليدي وذلك انطلاقا من أشكال التمويل التي نعدم فيها الفائدة المصرفية هي فقط الجائزة والمسموحة بها في الشريعة الإسلامية فهي تتسم بالتعدد والتنوع فهناك صيغ تمويل قائمة على المشاركة وأخرى على البيوع وبالإضافة إلى التبرع.

1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة

أ- صيغة المضاربة: أسلوب المضاربة قائم على أساليب مشاركة صاحب المال مع المضارب فقد اتفق الفقهاء على أن نصيب العامل ورب العامل من ربح المضاربة يكون حسب ما هو متفق عليه شرطية أن يكون معلوما باسهام من نصف أو ثلث أو ربع أو نحو ذلك.

---

[1] البلتاجي محمد، **المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق**، التحديات، ط1، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2012، ص21، 22.

[2] بن عشور حملات، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر فرص وتحديات**، المجلد 10، العدد3، مجلة التنظيم والعمل، 2021، ص138.

[3] محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص92.

[4] شخار نعيمة، **دور الهندسة المالية الإسلامية في الابتكار**، أدوات استثمار أموال الزكاة، المجلد12، العدد01، مجلة الاقتصاد الجديد، 2021، ص248.

- **تعريف المضاربة:** رغم اختلاف الفقهاء حول تعريف المضاربة لكنهم في الأخير اتفقوا على تعريف واحد حيث عرفت المضاربة على أنها: "عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج بين عنصري الإنتاج والعمل ورأس المال في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين.[1]

كما تعرف أيضا أنها "عقد تمويل بين طرفين يقدم من خلالها الطرف الأول الأموال اللازمة للمشروع ويسمى رب المال بينما يقدم الطرف الثاني عمله وخبرته لإدارة المشروع الممول ويسمى المضارب حيث يتم الاتفاق على تقاسم الأرباح بينما تقع الخسارة على صاحب رأس المال وحده ما لم يثبت تغير المضارب في التزاماته اتجاه المشروع الممول[2].

لقوله تعالى:﴿وإذا ضربتم في الأرض﴾[3] سورة النساء 101.

أما من الجانب القانوني: فإن المشرع الجزائري لم يقدم أي تعريف للمضاربة لا في القانون المدني ولا في القانون التجاري بل اكتفى بذكر عقد الشركة في القانون المدني بوجع عام.[4]

- **شروط المضاربة:**

هناك بعض الشروط لصحة المضاربة وتتعلق بالأركان الثلاثة لها والمتمثلة في:

- **الطرفان:** وهما صاحب المال وصاحب العمل (مضارب) ويجب أن تتوفر فيهما الشروط الأهلية للتعاقد.
- **الصيغة:** سواء كانت لفظية أو مكتوبة وتشمل في الإيجاب والقبول، ويجب أن تعبر بوضوح عن إرادة الطرفين على إبرام عقد المضاربة بالتراضي.[5] .
- **المحل:** وهو أهم ركن في المضاربة ويتكون من 3 عناصر:

أ- رأس المال:

-أن يكون رأس المال نقدا أي من النقود التي تتمتع بالقبول العام.

-أن يكون رأس المال معلوما لكل من صاحب المال والمضارب بطريقة ترفع الجمالة.

---

[1] صالح صالحي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية** ، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص793.

[2] قوادرية مريم، بازة سهيلة، **المصارف الإسلامية، كآلية لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة** ، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للفترة (2013-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد05، العدد01، 2021، ص329.

[3] القرآن الكريم، النساء 101.

[4] بلال عبادلية، مأمون جوال، **آليات التمويل العقاري في البنوك الإسلامية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص قانون عقاري، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2018-2019، ص54.

[5] بلال عبادلية، مرجع سابق، ص58، 59.

-أن يكون حاضرا لا دينا في ذمة المضارب.[1]

ب- العمل:

-اختصار العمل مع المضارب، انفراد المضارب بالعمل وعدم مشاركته رب المال في المضاربة، وذلك لكي يتمكن المضارب من تأدية عمله بحرية.

-أن يكون مجال العمل هو التجارة، وذلك بتحقيق الأرباح من خلال عمليات البيع والشراء فقط.

-عدم تضييق المال على المضارب، فأصل المضاربة هو إغلاق وتمكين يد المضارب في المال.[2]

- **أنواع المشاركة:**

تتعدد أشكال الشركة حسب طبيعة التقييم المستخدم في عملية التمييز، ومن أكثر التقسيمات شيوعا في البنوك الإسلامية التقسيم الذي يعتمد على مدى استمرار ملكية العميل وأجل المشاركة وطريقة استرداد الأموال، وحسب هذا التقسيم نجد:

-**المشاركة الثابتة (المتوازنة):** عملية يقوم من خلالها المصرف بمساهمة في جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع ومن ثم إدارته والإشراف عليه، وشريكا في حل ما ينجم عنه من أرباح حسب إسهام في رأس المال بين المصرف والعميل. وكذا القواعد الحاكمة لشروط العقد، وحسب هذا النوع يبقى لكل طرف من الأطراف حصة ثابتة في المشروع إلى حيث انتهاء مدته أو انتهاء الشراكة أو انتهاء المدة التي تحددت في العقد.[3]

-**المشاركة على أساس صفة معينة:** عكس المشاركة الثابتة فإن هذه الشراكة تخص صفة معينة، تنتهي الشراكة بانتهاء الصفقة وتكون مشاركة البنك بإعطاء جزء من كل رأس المال، ومثالها كأن يتفق البنك مع تاجر لاستيراد سلعة ما، يقم هذا الأخير ببيعها ويقسمان بعد ذلك الربح.

وتساعد هذه العملية البنك في سرعة تصفية العمليات التجارية، مما يأتي معه زيادة معدل دوران رأس المال حيث يهدف البنك من وراءه إلى زيادة العائد الناتج من هذا النوع من الشركة.[4]

---

[1] حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيمان حسن أبو دية، **الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص152.

[2] سامر رافع زكانة، **أساليب خلط مال المضاربة في المصارف الإسلامية**، دار آمنة للنشر، عمان، 2018، ص 21، 22.

[3] جابر مهدي، **التحوط من مخاطر عن طريق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 01، 2017، ص33 بتصرف.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، 2004، ص 113، 114.

-**المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك:** هي المشاركة التي يتم فيها تحديد نصيب حل من البنك والعميل في رأس المال المشروع وعندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصة رأس المال. يبيعها إلى العميل، بمعنى أن الشركة المتناقصة هي شركة بين اثنين من الشركاء تنتهي بالتملك لأحدهما وتأخذ عملية بيع نصيب أحد الطرفين في الشركة المتناقصة في صور.[1]

- بيع حصة بنك العميل أو غيره بعقد جديد بعد تحديد حصة كل طرف في رأس المال والشروط المرتبطة بذلك.
- البيع التدريجي لحصة البنك للعميل باقتطاع جزء من أرباح الشريك لتسديد حصة البنك من رأس المال إلى جانب الحصة التي يأخذها البنك من الأرباح.
- البيع عن طريق الأسهم حيث يقوم الشريك بشراء سنويا جزء من أسهم البنك إلى أن يصبح المشروع بالكامل ملكا للشريك دون البنك.[2]

ب- المزارعة: تعريفها

هي عبارة عن شركة بين طرفين أو أكثر لدى أحدهما أرض لا يستطيع زراعتها، ويقدم آخر العمل، الجهد، الخبرة والقدرة على زراعتها. ومنه فإن الطرفين هما: صاحب الأرض والمزارع. يتم توزيع الناتج عن عملية المزارعة بين طرفين العقد المذكورين.[3]

- **شروطها:** يشترط في صحة المزارعة:

-أهلية المتعاقدين سواء كانوا طبيعيين أو معنوين.

-تحديد واجبات كل الطرفين والتزاماته تحديدا واضحا نافعا للجمالة.

-معلومية الأرض محل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل.

-معلومية الشيء المزرع، ما لم يفوض الزارع تفويضا شاملا.

-معلومية مدة المزارعة.

-كيفية توزيع العائد ويكون شركة وجزءا شائعا في الغلة.[4]

---

[1] صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، الجزائر، 2001، ص20.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص364.

[3] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية: نشأتها، مبادئها وتطبيقاتها المعاصرة**، دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص364.

[4] دوفي قرمية، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية**، دراسة عينة من المصارف، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2017، ص131.

ج- المغارسة:تعريفها

أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عددا من الثمار معلوما، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزءا من أرضه متفق عليه (وقت العقد). أو هي دفع أرض وشجر لمن يغرس بجزء مشاع معلوم من الشجر، على أن يكون الغرس من مالك الأرض كما جاء في الإقناع فإن ساقاه على الشجر يغرسه من الشجر أو منها إن كان الغرس من رب المال. [1]

- **شروط المغارسة:**

-أن تكون المغارسة في الأصول الثابتة من الشجر كالنخيل والزيتون وما يستفاد منه.

-أن يكون الغرس من صاحب الأرض.

-أن تكون الشراكة في الشجر نسبة شائعة معلومة.

-أن يكون نوع الشجر المراد معلوما عند العقد. [2]

د- المساقاة: تعريفها

عقد استغلال الأشجار التي تبقى أصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل، الزيتون، الحمضيات، التفاح والتي تعتبر أصول ثابتة، يتم بين طرفين أحدهما صاحب الأشجار والآخر يقوم على تزيينها وإصلاحها وفق حصة معلمة من ثمره، قال صلى الله عليه وسلم "لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها وتأمن" [3]

- **شروط المساقاة:** جائزة ولكن بشروط:

-أهلية المتعاقدين، وتحقق صيغة العقد وذلك بحضور أطرافه، ومحل العقد، وحصول الإيجاب والقبول.

-يجب أن تكون الأرض والأشجار معلومة عند الاتفاق إضافة إلى ضرورة تسليمها إلى من يتولى مهمة سقيها.

-يجب أن تكون مدة السقي معلومة، محدودة حتى لا ينشأ خلاف يؤدي إلى نزاع حولها.

-ضرورة تحديد حصة كل طرف من أطرافها من العائد. [4]

- **أوجه المقارنة بين المزارعة والمغارسة:**

[1] نادية حسن محمد عقل، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص180.

[2] نادية حسن عقل، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص48.

[3] دوفي قرمية، مرجع سابق، ص132.

[4] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 371، 373.

الجدول (02): أوجه المقارنة بين المزارعة والمغارسة

المزارعة	المغارسة
• نصيب الطرفين من الناتج يكون متفق عليه. • تحديد مدة للعقد تكون كافية لإتمام الزرع ونضجه. • أن تكون الأرض محل العقد معلومة وصالحة للزراعة وأن يتم تسليمها للمزارع. • الوصف الدقيق للبذور والمستلزمات وتحديد من الذي يقدمها.	• تعيين نصيب طرفي العقد من الناتج بنسبة معلومة. • أن تكون مدة العقد معلومة فإن لم تحدد كان العقد إلى وقت نضوج الثمر. • أن يكون الشجر موضوع العقد معلوما ومثمرا. • أن يكون العمل الموسمي على الفلاح (الساقي) أما الأعمال الثابتة التي التي لا تتكرر تكون على مالك.

المصدر: قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2022، ص22

2- صيغ التمويل القائمة على البيوع:

أولا: المرابحة: بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة.[1]

حسب الفقه الإسلامي فإن عقد المرابحة يتم من خلال بيع البضائع بالتكلفة مضافا إليها لهامش الربح المتفق عليه، فهي تشكل شكلا من أشكال التجارة شرط الالتزام بقواعد الشريعة عند التعامل بها.[2]

لقوله تعالى:﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ سورة البقرة 275.[3]

- **شروط عقد المرابحة:**

يجب أن تتوفر في المرابحة مجموعة من الشروط تتمثل في:

-بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها.

-بيع سعر السلعة الأصلي الذي اشتراها به البائع أساسا ما تم إضافته عليها من تكلفة كنقل وتخزين الضرائب.

-بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.

-بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري.[4]

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص364.

[2] عبد الستار أو غدة، **البيع المؤجل**، ط2، المعتمد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص59.

[3] القرآن الكريم، سورة البقرة 275.

[4] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص238.

- **أنواع بيع المرابحة:**

يمكن تقسيم بيع المرابحة وحسب طبيعة عملية المرابحة إلى ما يلي:

-**المرابحة البسيطة:** وهي التي تتكون من طرفين هما: البنك والعميل، حيث يشري البنك السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها.

ثم يعرضها للبيع بالمرابحة بالثمن وربح يتفق عليه، أي البيع يمثل الثمن الأول، وزيادة في ربح معلوم.[1]

-**المرابحة الحركية (مرابحة لأمر بالشراء)**: هو البيع الذي يتفاوض فيه شخصان ثم يتواعدان على تنفيذ هذا الاتفاق الذي يطلب بموجبه أحدهما (وهو الأمر) من الآخر (وهو المأمور)، أن يشتري له سلعة معينة أو موصوفة وبعده بتربيحة في هذه السلعة مع جواز تسمية قدر أو نسبة الربح على أن يعقدا على ذلك بيعا جديدا، إذا اختار الأمر إمضاء الاتفاق عند تملك المأمور سلعة.[2]

ثانيا: بيع السلم

يعتبر بيع السلم صيغة للتمويل في المدى القصير، عادة تكون أقل من سنة وهو أسلوب مشروع لما يهدف إليه من تحقيق مصلحة البائع والمشتري بالتراضي بينهما.

1- تعريف السلم:

بيع أجل بعاجل أي أن يدفع المشتري قيمة السلعة حاليا على أن يستلم السلعة في أجل لاحق متفق عليه في عقد البيع كما يعرف عقد السلم على أنه: "عقد يثبت به الملك في الثمن عاجلا وفي المثمن آجلا، أو هو بيع على موصون في الذمة مؤجل، والثمن يقبض بمجلس العقد.[3]

لقوله تعالى:﴿أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ سورة البقرة 282.[4]

2- شروط السلم:

-أن يكون كلا من المسلم المسلم عليه معلوما ومنضبطا.

-أن يكون المسلم فيه مؤجلا بأجل معلوم.

-أن يكون المسلم فيه عام الوجود عند حلول الأجل.

---

[1] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص109.

[2] قيصر عبد الكريم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص135.

[3] محمد شيخون، **المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، رام الله، 2002، ص25.

[4] القرآن الكريم، سورة البقرة 282.

-أن يكون تسليم رأس المال في مجلس العقد، وذلك المالكية إلا أنه لا يشترط قبض رأس المال السلم في مجلس العقد، بل يجوز تأجيل قبض، رأس المال في مجلس العقد إلى 3 أيام وذلك تبعا للقاعدة كل ما قارب الشيء يعطي حكم.

-أن يكون البدلان في السلم ما لا منقولا ولا يتحقق بينهما بالنسيئة.

-إذا لم يعين في العقد مكان التسليم لزم البائع تسليم المبيع في مكان العقد.

-أن يكون المسلم فيه مطلق في الذمة ولا يشترط زرعا من قرية بعينها.

-أن يكون العقد باتا ليس فيه خيار الشرط والرؤية، أما خيار البيع فيصح.[1]

3- أنواع السلم:

-**بيع السلم البسيط:** وهو الذي يتم بموجبه قيام بنك إسلامي بدفع ثمن السلم للمتعامل معه عاجلا، واستلام السلعة آجلا في موعد متفق عيه. وهو الشكل الأكثر شيوعا للتعامل مع التجار أو الزراع أو الصناع.

-**بيع السلم الموازي:** حيث يبيع البنك كطرف أول إلى طرف ثالث بصناعة من نفس الجنس والمواصفات ويكون البيع مؤجلا وبتسليم الثمن مقدما. وفي حالة عدم تسليم العميل الثاني للبضاعة للبنك عند حول الأجل، يضطر البنك لتسليم ما باعه للطرف الثالث بعد تحميله من السوق.

-**السلم بالتنقيط:** وهو اتفاق على المبيع (المسلم فيه)بأقساط أو دفعات وكذلك تسليم الثمن من البنك إلى العميل جزء من دفعة الثمن وبتسليم لا حق جزءا من المبيع، ثم يسلم المتعامل معه دفعة ثانية ويسلم لاحق ما يقابلها من البيع، وهكذا تستمر العملية بين البنك والعميل حسب الاتفاق.

3- صيغ التمويل القائمة على التبرع:

-**القرض الحسن:** يعرف القرض الحسن على أنه عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أنه يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقترض في الزمان والمكان المتفق عليهما.[2]

-تطبيق القرض الحسن في المصارف الإسلامية:

يمكن تلخيص خطوات منح القرض الحسن في المصارف الإسلامية وفقا لما يلي:

- يتقدم طالب القرض بطلب إلى المصرف يسجل فيه بياناته الشخصية والغرض من القرض.
- يتم دراسة الطلب للتأكد من كفاءة العميل في عمله وسلوكه الشخصي في الوفاء بالتزاماته، بحيث يتم الاستعلام عنه عن طريق دراسة حالته ميدانيا أو عن طريق طلب بحث اجتماعي من الشؤون الاجتماعية في بعض الحالات.

[1] وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دون ذكر السنة، ص130.

[2] محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص143.

- يتم تقديم الضمانات المطلوبة للمصرف الشخصية والعينة.
- تسليم المصرف القرض للعميل بعد استقطاع المبلغ المتفق عليه.
- يتابع المصرف تسديد أقسام القرض دون الحصول على فائدة.[1]

المبحث الثاني: الريادة البنكية الأبعاد والمتطلبات

المطلب الأول: مفهوم الريادة البنكية وتميز الأداء وأهميتها:

أولا:مفهوم الريادة وتميز الأداء

1- تعريف الريادة:

الريادة بصفة عامة هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات صلة بها. بالإضافة إلى شمول بعض التعاريف على مفاهيم جديدة مثل: الابتكار، الإبداع، المخاطرة، وقد عرفت الريادة على أنها عملية إنشاء شيء جديد ذي قيمة وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع مع تحمل المخاطر المصاحبة له.

كما يمكننا القول بأن مصطلح الريادة نقصد به: عملية توليد شيء جديد ذي قيمة جديدة، مفترضين بداية المخاطر الاجتماعية والمالية مقابل تحقيق عائد مالي ومعنوي.[2]

2- الريادة البنكية:

يرى بعض الباحثين أن الريادة البنكية هي ضمان النجاح من خلال الإدارة المتخصصة، يعني النجاح هذا تحقيق مكاسب اقتصادية مجزية ونموا متصاعدا على الرغم من المخاطر التي قد تقع دون سابق إنذار، ويتطلب ذلك مقدرة عالية، نابعة من المعرفة الجيدة والإدارة الكفؤة والتصميم القوي ووضوح الرؤية والهدف وسلامة الوسائل.

والريادة البنكية لم تقتصر فقط على المخاطرة "العمل في ظروف غير متوقعة" والابتكار فقط بل تعداها إلى الإدارة والتنظيم، فالريادي في البنوك هو الذي تتوفر فيه مهارة الإدارة في البنوك وروح القيادة. والريادي في الخدمات هو الذي يملك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهاراته الإدارية والإبداعية الذي تساعده في بناء التنظيم والإدارة الناجحة داخل البنك.[3]

---

[1] عبد الحليم عمر، **أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد6، 2005، ص31

[2] رياض فاضل الشيخ عيسى، **أثر أبعاد الريادة في أداء المنظمات الصناعية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال**، جامعة عمان، كلية الدراسات والمالية العليا، 2010، ص15-16.

[3] مروة أحمد ونسيم برهم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ص8-10.

والريادة البنكية: أسلوب لقيادة العمل مبني على عملية تميز الإمكانيات العالية، وهي تقنية لإيجاد فرص جديدة لفائدة البنك ونجاحه وتطوره.

كما يمكننا كذلك القول بأنها مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها الشخص أو مجموعة في البنك لإيجاد قيمة مضافة تضاف إلى الخدمة المقدمة للزبون.

من خلال ما سبق نستنتج:

الريادة البنكية: تعني وتتمثل في إجراءات إيجاد شيء مختلف ذي قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين لذلك، مع افتراض المخاطرة المصاحبة لذلك سواء كانت مالية أو اجتماعية، نفسية، والحصول على مكتسبات سواء كانت مالية أو تحقيق الرضا.[1]

3- تميز الأداء:

تميز الأداء يعرف بأنه دروة الأداء وهو أفضل من الأداء الاعتيادي ويؤدي إلى زيادة نجاح المنظمة على المدى الطويل، والتميز هو رحلة للتفوق تنتمي وتكتسب بالتمرن التعود.

ويعرفه العديلي أنه "الريادة في تقديم المنتجات الخدمات وتحقيق نتائج باهرة ترضي العملاء والمساهمين والعاملين، تتمثل مفاتيح إدارة التميز في مجموعة التوجهات الإدارية التي تشترك في بناء وتنمية الثقافة التنظيمية محابية لفرص التميز والتفوق".

وتتضمن مفاتيح إدارة التميز ما يلي: تحفيز الابتكار، إرضاء العميل، الإدارة المالية السليمة ، الالتزام بأخلاقيات العمل، توظيف إدارة المعرفة، تفعيل فرص التعليم التنظيمي، تنمية آليات التفكير المنظومي، والالتزام بمنهجية علمية في بحث المشكلات واتخاذ القرارات، التوجه بالنتائج.[2]

ثانيا: أهمية الريادة البنكية:

واقعنا اليوم يتصف بالتغير السريع في مختلف الميادين خاصة السياسية والاقتصادية التكنولوجيا مما يؤكد بوجود أشخاص رياديين قادرين على الاستجابة لهذه التغيرات.

[1] عمر علي إسماعيل، **مداخلة بعنوان خصائص الريادي في المنظمات وأثرها على الإبداع التقني**، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص05.

[2] قصابي إلياس، **تميز الأداء في ظل إدارة المعرفة** ، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016، ص19.

بالإضافة إلى أن طموح أي بنك هو الوصول إلى الريادة في مجال أعماله، وعندما تصل البنوك إلى مستوى الريادة وتتخطى المحيط الأحمر (الصراع والمنافسة الشديدة بين البنوك) تصل إلى المحيط الأزرق بحيث تكون قادرة على الوقوف أمام البنوك دون أي منافس لأنها فريدة بمنتجاتها وخدماتها المبتكرة في السوق.[1]

وباختصار تعتبر الريادة البنكية مهمة في المجتمعات المعاصرة لما تحدثه من آثار إيجابية تتمثل في:

-إحداث التغيير والتحول، إذ يعتبر الإبداع من أهم الخصائص المميزة للريادة البنكية، خاصة وأن البنوك الرائدة تعمل كوكيل للتغيير من خلال ممارسة الأنشطة الريادية.

-البحث عن مشروعات جديدة والريادية التي تعتبر مهمة لتطوير الاقتصاد والتنمية.

-إيجاد فرص عمل ذات أهمية على المدى الطويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

-زيادة الكفاءة من خلال زيادة التنافس، إذ أن دخول منافسين جدد يحفز الآخرين للاستجابة بشكل كفؤ وفعال.

-إحداث تغيير في هيكل السوق والعمل من خلال زيادة تبني الإبداع والتكنولوجيا الحديثة.

-التنويع في الجودة والنوعية غذ أن المشروعات الجديدة تقدم أفكارا جديدة وإبداعا اقتصاديا.[2]

-الريادة البنكية ذات أثر إيجابي جدا على الاقتصاد والمجتمع فهو يساعد على استقرارها، وأول من عبر عنها هو "شو مبيتر" "Schumpeter" عام 1934 في كتابه نظرية التطور الاقتصادي.

-أنها تستخدم أساسيات الإدارة في الوقت الذي يتم فيه بيان نمط سلوكي بحيث يتحدى البيروقراطية ويشجع على الإبداع والابتكار.

-تعد الريادة البنكية سمة مهمة كإستراتجية للنمو والميزة التنافسية.

-تكون فرصة لجني الأرباح والإسهام في المجتمع من خلال ما يقدمه البنك من خدمات له.[3]

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الريادة البنكية

أولا: أبعاد الريادة البنكية

يمكن حصر أبعاد الريادة المصرفية والتي تطرقت لها أغلب الدراسات في:

---

[1] صادق راشد الشمري، **دور أبعاد الريادة الإستراتيجية في تحسين الأداء المصرفي المتميز** ، دراسة تحليلية من عينة مختارة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جمعة بغداد، المجلة 21، العدد83، 2015، ص180.

[2] مزهر شعبان العاني وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص26.

[3] زدان عبد الرزاق، خليل عبد القادر، **متطلبات تحقيق الريادة في القطاع المصرفي** ، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الأكاديمية للدراسات الجامعية والإنسانية، العدد17، 2017، ص97.

- **الإبداع:** هو حالة من الابتكار وذلك حين يكون الشيء جديد جدا، حيث أن الابتكار مرتبط بالسبق والغتيان بالجديد، لأن أي فكرة لم يسبق إليها أحد يسمى صاحبها مبتكرا ونقول (فكرة مبتكرة). بينما الإبداع يكون في الأداء فكل أداء متقن وجميل يقال عنه إبداع.

ويعد الإبداع مصدرا مهما للمنظمات والبنوك لأنه يساهم في بناء ميزة تنافسية جوهرية، ويعني البحث عن حلول خلاف للمشاكل واحتياجات غير اعتيادية وتشمل هذه الحلول التكنولوجيا والعمليات التي تظهر بوصفها خدمات جديدة.[1] فالتفرد في البنوك عن غيرها من البنوك المنافسة في المجال يكون من خلال قدرتها على تحقيق الإبداع والابتكار والتميز.

- **الإبتكار:** هو الوصول إلى فكرة جديدة على قرارات البنك وهذا الجزء مرتبط بفكرة جديدة. كما تعني تطوير منتجات موجودة أصلا بهدف إشباع حاجات الزبائن من خلال التكنولوجيا الحديثة وقد تكون في الخدمات المصرفية من خلال تقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة.[2]
- **المخاطرة:** نقصد بها في الريادة المصرفية بأنها الرغبة في الحصول على الفرص بجرأة دون معرفة النتائج، أي عدم التأكد من نجاحها. فموجوداته المالية هي الأكثر عرضة للتقلبات بسبب التغيرات الكثيرة والمتعددة منها مثل سعر الفائدة وسعر الصرف، وكذلك أنشطتها الودائع والمعاملات المصرفية الأخرى، فقد ينكل المقترض عن السداد أو يعجز المصرف عن سداد قيمة الودائع عند الاستحقاق.[3]
- **الإستباقية:** هي القدرة على أخد مخاطر عالية في ظل الظروف البيئية المحيطة بالبنوك، وذلك بالتعاون مع المنافسين ومحاولة تحقيق الإبداع.[4]

كما يمكننا القول أيضا أنها: تمثل إجراءات بالتنفيذ والمتابعة التنافسية لدفع المنظمات باتجاه تحقيق أهدافها، فإن الإسباقية تعني سلوكات منظمة الأعمال تجاه المنافسين. واقتناص فرص عمل ملائمة، وموقفها كونها رائدة في عملها تظهر توجها تنافسيا محتدما، وبالتالي، فإن الإستباقية هي إحدى سمات المنظمة تمثل تكتيكات تنافسية غير تقليدية تجاه المنافسين الجدد من نفس السوق، كما أنها تسعى باستمرار نحو فرص جديدة من خلال توقع الطلب المستقبلي وتطوير المنتجات والخدمات لإيفاء باحتياجات الزبائن.

---

[1] صفاء تاية محمد، أحمد جليل، **أثر الريادة المصرفية في تحقيق التميز التنظيمي**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد24، برلين، 2023، ص27.

[2] نور قادر محمد، نغم حسين نعمة، **متطلبات تحقيق الريادة المصرفية**، نماذج لدول مختارة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 16، العدد54، الجزائر، 2021، ص165.

[3] صفاء تاية محمد، أحمد جليل، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] أسماء زدوري، **دور الدعم التنظيمي في تحقيق الريادة المصرفية**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد01، 2024، ص394.

ويعرف البحث الإستباقية: قدرة البنك على تلبية حاجيات السوق قبل المنافسين، وتجاوز هذه الاحتياجات التي تقدم خدمات غير متوقعة تفوق المتنافسين مما يؤدي إلى توسع السوق الحالي.[1]

ثانيا: مؤشرات الريادة البنكية

- العائد على الأصول (ROA) مقابل العائد على الملكية (ROE): في ظل البيئة العملية المصرفية التنافسية تعد مؤشرات الربحية دلالات حاسمة على السلالة المالية والكفاءة التشغيلية ويعتبر كل من ROA و ROE أساسين للأداء بحيث:

-العائد على الأصول (ROA): مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح ويحسب بـ:

ما يكشف عن مقدار الربح الذي يحققه البنك مقابل كل دولار من الأصول التي يملكها.

في المقابل يركز:

مؤشر العائد على الحقوق الملكية: على خلق قيمة للمساهمين من خلال قياس العائد الناتج عن رأس المال المستثمر ويحسب بـ: قسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين.

ويظهر مدى فعالية البنك في استخدام تمويل حقوق الملكية لدعم النمو والربحية...[2]

-الحصة السوقية: للمصرف مقياسا لقوته في السوق وتعد من أهم الفعالة لنجاح أنشطته المختلفة وتمثل الحصة السوقية للمصرف إحدى المؤشرات المعتمدة التي تعزز مركزه التنافسي في السوق التنافسي.[3]

وتعرف الحصة السوقية للمصرف بأنها نسبة الأصول أو الودائع خال مدة معينة إلى مجموع الأصول أو الودائع لجميع المصارف خلال السنة نفسها.

والحصة السوقية أداة تقييم التميز بين جميع الوحدات الاقتصادية سواء رابحة أو خاسرة والمصارف تسعى ضمن بيئة تنافسية لاقتناص الفرص والحصول على أكبر قدر ممكن من العملاء[1].

---

[1] محمد عبد اللطيف ناجي الرويشان وآخرون، **أثر الريادة المصرفية في إدارة مخاطر المعرفة**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة بكالوريس، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2024، ص.

[2] افتتاحية فيسبا نكينج : **العائد على الأصول مقابل العائد على حقوق ملكية**، 18 أغسطس 2025، تاريخ التصفح: 26 أفريل 2026.
https://visbahking.com/hoa-vs-toe-witch-bahking- methic-pedicts-future-success

[3] عمر محمد بشينة، وآخرون، **أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** ، العدد الثاني عشر، ديسمبر2018، ص83.

-جودة المحفظة الائتمانية: تعكف البنوك على مراجعة جودة المحافظ الائتمانية لديها إثر تصاعد الأحداث السياسية الأخيرة، وما تبعها من ركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن تقييم جودة المحافظ الائتمانية عامل مهم في تحديد حجم المخصصات التي تحتفظ بها البنوك، جودة المحفظة الاستثمارية تعني تجنب البنك لتحقيق أي خسائر مستقبلية من خلال:

- المحافظة على إدارة وقياس وضبط جودة المحفظة الائتمانية.
- استخدام أنظمة معلومات وتقنيات تحليل.
- العمل من خلال نظاما لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.
- التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.[2]

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق الريادة البنكية في المؤسسة المصرفية: إ

إن تحقيق الريادة البنكية هدف استراتيجيا تسعى إليه المؤسسات المصرفية للتحول من مجرد كيانات تؤدي أدوارا تقليدية إلى مؤسسات مبتكرة تقود السوق وتصنع التوجيهات المالية، تحقيق هذه الريادة ليس مجرد خيار بل ضرورة للبقاء في ظل المنافسة الشرسة، فيما يلي استعراض مجموعة من المتطلبات:

- المبادرة وتحويل الأفكار المقترحة إلى واقع ملموس، والمثابرة وبذل الجهد والعمل ضمن مقاييس الأداء العالي.
- القدرة على ابتكار منتجات جديدة بمواصفات تنافسية بما يتماشى وتغيرات أذواق الزبائن في الزمان والمكان.
- اتخاذ قرارات مناسبة ودخول الاسواق في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة لاقتناص الفرص الواعدة.
- إدراك المخاطر غير المتوقعة وتحديدها وتسييرها واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها قبل الشروع في الإنجاز.
- تحقيق التميز بتحديد الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الأهداف بطريقة مؤسسة ومنطقية ضمن مجال زمني محدد.[3]
- القدرة على التخطيط والتنظيم بوضع الأهداف، والالتزام بالوقت وإدارته، ووضع برامج العمل وتنفيذها.
- مهارات القيادة والتأثير في الآخرين وتوجيههم ودفعهم للإنجاز والاتصال معهم وتقبل اختلافاتهم وكذا الإنصات والتحدث إليهم بأسلوب جذاب ومثير الثقة بالنفس والالتزام بأخلاقيات العمل، والعمل مع الفريق .

---

[1] فرج أحمد مزيكة، عمر محمد بشينة، **قياس وتحليل العلاقة بين حجم الأصل وحقوق الملكية والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحاري** ، مجلة العلقم الاقتصادية والسياسية، المجلد21، العدد1، يونيو2024، ص201.

[2] أحمد عابد محمد، عبد الباري، **إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان**، المجلد7، العدد3، 2016، ص122، 123.

[3] نصيرة كريمات، **التسويق الإبتكاري كأداة لتحقيق الريادة التسويقية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، غرداية، 2021، ص36.

ويؤكد (الزعبي وعزام) أن تنمية المهارات الريادية التي لا تكتسب بسهولة يبني مؤسسة ريادية، ويحافظ على تميزهاومن هذه القدرات: الخبرات والمعرفة بالمنتج والأسواق والصناعة، مهارات الاتصال والقدرة على إدارة المؤسسة لتحقيق الفاعلية، القدرة على إصدار الأحكام الصحيحة تحديد الفرص الجيدة وتعيين أفراد مناسبين للعمل والإدراك والحس العالي، قدرات التشبيك المهمة في تطوير وإدارة العلاقات .[1]

ولبلوغ هذه المتطلبات يجب توفر بيئة من الخصائص، فمن خصائص الريادة المصرفية ما يلي:

- الريادة تشق من الفرص، إذ تكون هذه الفرص قليلة ونادرة لهذا يجب متابعة سرعة تغير التكنولوجيا إلى المناسب منها واعتماد الزبون في تحديد الخيارات مع أخد التوجهات الاجتماعية والسياسية باعتبار.
- المتابعة المستمرة ومواجهة التحولات والتغيرات في محيط المصرف الداخلي والخارجي لا سيما ما يتعلق بتأثرات التطورات المصرفية العالمية.
- النظر إلى المستقبل بتوجيهات جادة في القيادة والبحث عن الأفضل.
- اعتماد أسلوب القيادة المعاصرة الواضحة للعاملين بأسلوب الفريق المتكامل، بدلا من السلطة الرسمية.[2]

2- أهداف الريادة المصرفية:

تسعى الريادة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في بيئة العمل المصرفية وتتضمن هذه الأهداف ما يلي:

- تعزيز استعداد مناخ العمل العام من أجل تنفيذ الريادة في المصرف، والسعي إلى إنشاء مشروعات جديدة أو استحداث وحدات إدارية داخل المصرف
- تشجيع ودعم المبادرات الخاصة بالموظفين والعاملين داخل المصارف.
- تطبيق التجديد الاستراتيجي الذي يشمل إعادة التفكير بالتوجهات والفرص المتاحة بالمصارف.
- تأهيل وتدريب الموظفين مع متطلبات الصناعة المصرفية العالمية الجديدة بحيث يصبحوا أكثر كفاءة وإنتاجية.[3]

المبحث الثالث: العلاقة الارتباطية بين الصيرفة الإسلامية والريادة البنكية

المطلب الأول: الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية كدخل للريادة البنكية

[1] محمد عبد الرحمن عمر، **دور أبعاد التسويق الريادي في تعزيز الاستراتجيات التسويقية**، دراسة استطلاعية لأراء عينة من مدراء الأقسام والشعب والمعاونين في عدد من مصارف مدينة زافو، مجلة العلم الإنسانية لجامعة زافو، العراق، المجلد5، العدد4، 2017، ص1210.

[2] ردفاني علي الحمادي، عادل محمد العفيري، **أثر الريادة المصرفية في تحقيق التميز التنظيمي: بحث تحليلي لأراء عينة من مديري المصارف التجارية الفقهية**، مجلة جامعة الناصر، العدد21، ج2، 2023، ص41.

[3] ردفاني علي الحمادي، عادل محمد العفيري، مرجع نفسه، ص40.

تعد العلاقة بين الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية والريادة البنكية علاقة سبب ونتيجة وهي علاقة تكاملية عضوية، لا يمكن تحقيق الريادة في السوق المصرفي التنافسي اليوم دون اتخاذ الابتكار كمدخل أساسي وركيزة انطلاق لأنه المحرك الأساسي الذي يسمح للمصرف بالانتقال من مجرد مؤسسة تتبع السوق إلى مؤسسة رائدة تقوده.

ومنه:

1- المنتجات المالية: بالرغم من أن عبارات المنتجات المالية شائعة الاستعمال في العصر الحاضر إلا أنها تفتقر إلى تعريف دقيق حسب ما تقتضيه منهجية البحث العلمي فتعريفها على أنها أداة إسلامية: مجموعة الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتختلف عن نظريتها التقليدية من حيث المعاملة وتركيبة المنتج واحتساب الربحية.

أما تعريفها من كونها أداة مالية: مركب مالي يحقق للعملاء أغراض تشبع حاجياتهم التمويلية وتغطي الفجوات التي يحتاجونها سواء على المستويين الجزئي أو الكلي[1].

أما الابتكار المالي: هو نتيجة وثمرة الهندسة المالية فالحاجة تدفع إلى الابتكار والابتكار يعتمد على الهندسة المالية، والشريعة الإسلامية تقدم البيئة المثالية لذلك من خلال منهجها الوسطي بين القواعد الفقهية والمتطلبات المجتمعية الحقيقية.

والمطلوب هنا هو الابتكار الذي يولد قيمة مضافة وليس مجرد إعادة تصدير للمنتجات التقليدية بحلة جديدة حيث يعد الابتكار العنصر الأساسي لبقاء ونمو المؤسسات المالية الإسلامية.

ويمكنها من مواكبة المستجدات ومواجهة التحديات في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي. ويعرف أيضا على أنه: "التطوير المنتظم والتطبيق العلمي للأفكار الجديدة".[2]

ومنه:

[1] سلام عبد الرزاق وآخرون، **تطبيقات الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد05، العدد1، جوان 2020، ص 125.

[2] حنان العمراوي، **الكفاءة الاقتصادية كأساس لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، بحث مقدم** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص247.

- **منهج المحاكاة:** هو الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية، حيث يقوم البحث عن بدائل لمنتجات غير مشروعة، كالقرض في المصارف التجارية الذي ينتهي دائما بفائدة مضافة إلى أصل القرض وفي المقابل يبحث المصرف الإسلامي عن صيغة يصل بها إلى النتيجة نفسها والتي تكون محددة سلفا وذلك من خلال توسيط السلع أو معادن أو غيرها...، غير أنه لا خير من الاستفادة من الجوانب التقنية والفنية في عملية التطوير التي لا تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

بالرغم من الإيجابيات التي يمتاز بها هذا الأسلوب وهي سهولة وسرعة تطوير المنتجات ورواجها خاصة لدى الفئة المعارضة للتعامل بالفوائد الربوية إلا أنه له سلبيات تتعدد:

-أن الضوابط الشرعية تصبح مجرد قيود شكلية لا منعة اقتصادية من ورائها لأنه العبرة في المضمون والجوهر تبعا للقاعدة الفقهية القائلة بأن: "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني للألفاظ والمباني".

-في ظل المحاكاة تصبح الضوابط الشرعية مجرد عائق يمثل تكلفة إضافية على المؤسسات المالية الإسلامية، من تم نقلها إلى العميل لتصبح المنتجات المالية الإسلامية أكثر تكلفة مقارنة بالمنتجات المالية التقليدية.

-إن محاكاة المنتجات المالية التقليدية في صياغتها ونتيجتها يستلزم التعرض لنفس مشاكلها ومن تم نفس أدوات التحول التقليدية.[1]

- **منهج الأصالة:** من خلاله يتم البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء، والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ الشرع الإسلامي، ويتطلب هذا المنهج دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية.

كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية، وبالرغم كونه أكثر كلفة إلا أنه أكثر جدوى وإنتاجية كما أنه يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، ويسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية.[2]

[1] بوبريمة عائشة، **إستراتيجية ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وسبل إدماجها في الأسواق الحالية** ، أطروحة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور 3، تخصص مالية واقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، سطيف، 2021، ص57.

[2] يوسفادي سعاد، مخلوفي عبد السلام، **دور الهندسة المالية في ابتكار منتجات مالية إسلامية** ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد03، العدد01، بشار، مارس 2017، ص123-124.

- التميز في الكفاءة الاقتصادية: لا يكفي أن تكون للمبتكرات المالية التي تقوم بها البنوك الإسلامية تكييف فقهي، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام تجعل الطلب على هذه المنتجات مرنا جدا، أي أن هذه المنتجات النمطية تتسم بمخاطر السوق.

أمثلة عن الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية:

-الابتكار في الأدوات المالية الجديدة: بطاقات الائتمان، بطاقات الحسم النووي والدفع الإلكتروني، والدفع عن طريق الباي بال وغيرها من طرق الدفع.

-ابتكار آليات تمويل جديدة فمن أمثلتها تقديم خدمات مالية من خلالها التكنولوجيا المالية وتقليل الفروع البنكية أو ما يسمى BRANCLESS BANKING وكذا منصات ومحركات مالية إلكترونية.

-ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية فمن أمثلتها السياسات والتدابير المساعدة على جودة وفعالية إدارة المخاطر. وكذلك إدارة السيولة من خلال ضبط الإطار القانوني والرقابي وتحديث الطرق الإجرائية لإدارة هذه السيولة حل هذا بهدف تحقق خطوة متقدمة عن تلك التي توفرها التمويلات السائدة وبمستوى أفضل من الكفاءة والفعلية المالية.[1]

المطلب الثاني: أثر الالتزام الشرعي على كسب ثقة وحصة السوق

تعد الثقة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في القطاع المصرفي تحديدا، وتمثل رأسمال غير ملموس والعلاقة بين الالتزام بالضوابط الشرعية وكسب الثقة علاقة طردية وجوهرية لقياس مدى مصداقية المؤسسات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وذلك بـ:

- الرقابة الشرعية المستمرة: الهدف منها متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والخدمات والعقود المصرفية، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد فتاوى الهيئة الشرعية للمؤسسة المالية، من خلال الوسائل والأساليب الملائمة لذلك وإظهار المخالفات والأخطاء وتصويبها. إعادة دراسة وافية ومستوفية وشاملة عن منتجات المالية الإسلامية مع تقديم بدائل شرعية إن كانت مخالفة لأحكام الشريعة، مع صياغة مقترحات وملخصات.
- تعزيز السمعة المؤسسية: تؤدي السمعة المؤسسية دورا أساسيا ومحوريا يتمثل في تشكيل سلوك الأفراد والتأثير على تصرفاتهما، فهي تعكس الوقع وتتسم بالديناميكية، وذلك في مقدرتها على التفاعل الدائم مع المتغيرات الذاتية الخاصة

[1] سلام عبد الرزاق وآخرون، مرجع سابق، ص

بالفرد أو المؤسسة أو حتى المؤسسات المنافسة وتمثل تقديما عقليا لكل ما يرتبط بالمؤسسة كصورة أفراده أو صورة المنتجات أو تقديم لكافة مكوناتها وعناصرها وأبعادها.[1]

- الشفافية والإفصاح: يعتبر من أهم مبادئ الحوكمة، فالهدف منها وضع مبادئ وإرشادات أساسية ليتم تطبيقها من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الإفصاحات التي يقدمونها بهدف شفافية، إن الحاجة إلى الشفافية هي فوق كل شيء، اعتبار شرعي مهم ويشكل أي نوع من الإخفاء أو الخداع أو محاولة التضليل مخالفة لمبادئ العدالة والغنصاف في الشريعة الإسلامية.[2]

كما تعمل على محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره وتحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة ومحاربة الانحرافات.[3]

- **على حصة السوق:**

تعتبر العلاقة بين الالتزام الشرعي وتعزيز الحصة السوقية في المؤسسات المالية علاقة طردية وجوهرية حيث لا يقتصر الالتزام الشرعي على كونه واجبا قانونيا أو دينيا فحسب بل يتحول إلى ميزة تنافسية قوية تساهم في جذب العملاء والاحتفاظ بهما:

1- التميز التنافسي: تتميز في تمتعه بقدرة خاصة ناشئة عن امتلاكه موارد متميزة يكون عند صياغة الإستراتيجية المناسبة.

وهذا ما يمكن المصرف من تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة ومنافع للعملاء، وتفضل عما يقدمه المنافسون الآخرون فتأكد التميز والاختلاف عنه.[4]

ولها شقين أساسين الأول: قدرة التميز عن المنافسين في الجودة أو السعر أو توقيت التسليم أو الخدمات، وفي الابتكار والقدرة على التغيير السريع الفاعل.

---

[1] محمود صديق عبد الواحد سعد، **دور السمعة المؤسسية في تعزيز القدرة التنافسية لكليات التربية البدنية** ، المجلة العلمية للعلوم التربية البدنية والرياضية المتخصصة، كلية التربية الرياضية، جامعة أسوان، المجلد13، العدد3، ص 148.

[2] **معايير الافصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية** ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2007، ص1.

[3] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص58-59.

[4] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص476.

أما الشق الثاني: القدرة على مغازلة وجذب العملاء ولا شك أن الشق الثاني متوقف إلى حد بعيد من نجاح الشق الأول.[1]

إن النجاح في بناء مزايا تنافسية، مع وجود فرص خارجية حيث تعددت الحاجات وتتنوع إمكانيات تحقيق الإشباع، وتعدد معها وسائل وأدوات وطرق هذا الإشباع يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمصرف كما يلي:[2]

-اختراق الأسواق الأجنبية المختلفة بفاعلية وجدارة، هي مهمة المصرف المتطلع لقيادة السوق.

-التوسع في الأسواق الأجنبية بامتداد توافقي مرن وملائم، من خلال توسيع نطاق مراكز البيع والتوسع في المعروضات البيعية المختلفة والانتشار الجغرافي يسمح بتعليل حدة المخاطر، واستيعاب ضغوطها الناجمة عن التركيز.

-التمركز في الأسواق الأجنبية بقواعد راسخة ثابتة وقوية من خلال مراكز تسويق وبيع مزودة بكوادر بيعية وبشرية مؤهلة وفاعلة وقادرة على تنمية المبيعات بشكل دائم.

-الوصول إلى أكبر شريحة من المستهلكين الحاليين وهو ما يساعد على العولمة.

-التحكم في الأسواق الخارجية والسيطرة عليها وتوجيه قوى الفعل الرشيد، فيما يضمن حماية المصالح وزيادة المكسبات.[3]

2- كفاءة السوق المالي: وذلك بالسماح بتخصيص الأمثل للموارد المتاحة في ظل موجهات الشريعة الإسلامية بحيث يكون لكل المستثمرين نفس المعلومات الكاملة عن مختلف الأسعار والأسهم والصكوك الإسلامية، بحيث لا يمكن لأحدهم أن يحقق أرباحا غير اعتيادية على حساب الآخر مما يعني أن تعكس السوق أسعار الأدوات المالية المتداولة فيها كل المعلومات المتاحة، والمتعلقة بهذه الأدوات.[4]

فمن الخصائص التي يتصف بها السوق الكفأ ما يلي:

-تبعية السوق المالية للسوق الحقيقية، وذلك حتى تسود المعرفة الاقتصادية الحقيقية، وذلك حتى تسود المعرفة الاقتصادية الحقيقية في توجيه حركات الأسهم.

---

[1] محمد زيدان، **دور التسويق في القطاع المصرفي**، دكتوراه دوله، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2005، ص106.

[2] محمد أحمد الخضيري، **صناعة المزايا التنافسية**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص2018، 2019.

[3] تشارليز وجاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية، مدخل متكامل**، ترجمة: رفاعي محمد، محمد سيد أحمد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص196.

[4] إينال فوزي، **أهمية الصناعة المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3، 2021، ص71-72.

-استناد القيمة السوقية على توقعات المدى البعيد بدلا من تقلبات المدى القريب وفي ذلك تقليل لاتجاهات المضاربة البحثه، وتشجيع الاستثمارات ذات الأجل الطويل.

-توجه السلوك العام لمجتمع المساهمين لا يجعل اهتماما مهم منحصرا على العائد النقدي المتوقع فقط، وإنما يتعداه إلى إشباع الرغبة في المشاركة الإيجابية لإنجاز الأهداف الاقتصادية للمجتمع المسلم.[1]

3- الحد من المخاطر والأزمات: إذا نظرنا إلى الإسلام في الرقابة والعلاج من الأزمات المالية والاقتصادية، وجدنا العديد من المبادئ والسبل التي وضعها الشرع منها:

-الاقتصاد الإسلامي يقوم على صيغ الاستثمار وتمويل حقيقية: وتطبيقها يميل بخروج العالم من الأزمات المالية والاقتصادية، من أهمها صيغ الاستثمار والتمويل القائمة على عقود البيع والاستضاع والسلم والإجازة والصرف والمضاربة والمرابحة ونحوها من المشاركات.

-أهمية وجود أجهزة ومؤسسات رقابية في الوقاية من الأزمات المالية: وصورتها العملية في الحضارة الإسلامية مؤسسة الحسبة التي تقوم عليها الدولة الإسلامية والتي لعبت دورا هاما في توجيه الحركة الاقتصادية، وجهة صائبة، من خلال الرقابة الفعالة على الأنشطة الاقتصادية، وضبط أدوات التبادل، والتسعير العادل للسلع والخدمات، إذا اقتضت المصلحة ذلك، والعلاج في تفعيل دور الأجهزة والمؤسسات الرقابية في كل دولة لضبط الأنشطة الاقتصادية وتطويل الأنظمة المالية، والحفاظ عليها جيدة ونزاهة وشمولية وتكامل واستقلالية هذه المؤسسات لتمكن من خلق سوق آمنة مستقرة تجنب المجتمعات الوقوع في أزمات مالية.[2]

4- إستراتيجية جذب العملاء وكسب رضاهم: تسعى المصارف الإسلامية غلى استقطاب أكبر شريحة ممكنة من العملاء، ولهذا الغرض فهي مطالبة بتبني إستراتيجية وأساليب تسويقية مناسبة وتختلف باختلاف المواقف والأوضاع السوقية السائدة ولعل أول خطوة في هذه العملية تكمن في دراسة وتحليل السوق من كل النواحي خاصة ما يتعلق سلوك المستهلك، فالمصرف مطالب بدراسة المستهلك من حيث احتياجاته ورغباته وتفضيلاته وميولاته وحتى نواياه الشرائية ومخططاته.[3]

5- مكسب رضا العملاء: لا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية المحافظة على عملائها والحصول على ولائهم إلا إذا توفر فيهم عنصر الرضا عنها وعن منتجاتها المقدمة من قبلها. لذا يجب على المصارف الإسلامية بعد جذب العملاء وتعزيز

[1] رائد أبو مؤنس وخديجة شوشان، **الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية**، المؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، أيام 9-11 سبتمبر 2013، ص2010.

[2] عبد الناصر حمدان بيومي، **علاج الأزمات المالية من المنظور الإسلامي**، الاقتصاد الإسلامي، منتدى البركة، 2023.

[3] كمال مرداوي، **مبادئ التسويق**، ط1، مطبعة بغيجة، قسنطينة، 2008، ص92.

مكانتهم السوقية في أذهانهم أن تسعى جاهدة لإرضائهم وكسب ثقتهم وتجدر الإشارة أنه يتم أخد بعين الاعتبار الربحية والوفاء في نفس الوقت فمن المفروض أن يتم التعامل من العملاء بشكل مختلف نظرا لاختلافات موجودة بينهم.[1]

المطلب الثالث: دور الصيرفة في بناء ميزة تنافسية:

تلعب الصيرفة الإسلامية دورا محورا في صياغة مفهوم جديد للميزة التنافسية المستدامة، حيث لا تعتمد فقط على كفاءة الأداء المالي.

بل ترتكز على أبعاد أخلاقية واجتماعية تمنحها حصانة أكبر أمام الأزمات وجاذبية أوسع لدى فئات متنوعة من العملاء. ولبناء هذه الميزة يجب العمل على الجمع بين الربحية والاستقرار، الأخلاقيات وذلك من خلال :

1- تعزيز الثقة والمصداقية: البعد الأخلاقي والالتزام الشرعي: وذلك من خلال الحوكمة الشرعية التي لقت في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا نظرا لدوره المحوري في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية، وضمان التزام بأحكام شرعية إسلامية، وقد أظهرت التجاري أن التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة الشرعية يساهم في دعم سلامة النظام المصرفي، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية المحاسبة، تعزيز الرقابة الداخلية وخارجية. كما أنها تعد ضمان أمان يحمي المصارف من المخاطر والأزمات ويمكنها من تحقيق مستويات أعلى، ويعزز القدرة التنافسية في بيئة مصرفية عالمية متغيرة.[2]

2- الارتباط بالاقتصاد الحقيقي: لقد وضع الاقتصاد الإسلامي من السياسات والأدوات ما يحقق الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:

- تحريم الربا وربط التمويل بنشاط اقتصادي حقيقي: إن تحريم الربا في الاقتصاد الإسلامي، يقتضي قياس نظام مالي ومصرفي يقدم التمويل على أساس المشاركة، والارتباط بنشاط اقتصادي حقيقي يسهم في إنتاج السلع والخدمات، كما أن تحريم الربا يمنع الحصول على ربح دون تحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي.

[1] محمد عبد الوهاب، محمد الغراوي، **التسويق والمكانة الذهنية**، منظور استراتيجي، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2012، ص200.

[2] بوطران يزيد، لمار رضوان، **فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية** ، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد2، أكتوبر 2025، ص579.

- النهي عن إنتاج وتبادل السلع المحرمة: اشتراط التملك والقبض قبل البيع والنهي عن بيع ما ليس عندك، القضاء على المضاربات الصفرية وبيع الأوهام حيث يمنع هذا الشرط نشوء سلسلة من الديون الورقية المتداخلة التي لا تستند إلى أصول ملموسة، مما يحمي السوق من الانهيارات المفاجئة.[1]
- النهي عن عقود المخاطر المرتفعة (تحريم الغرر): باء في الاقتصاد الإسلامي النهي عن الغرر صريحا، والنهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، هذا يقضي خلو الأسواق المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي من حل المعاملات والعقود التي تتضمن غررا كثيرا، وقيمة هذه المعاملات هي الأكبر في عقود الأسواق المالية في الاقتصاد الرأسمالي، وكانت من أسباب تضخم الاقتصاد المالي يعني أن الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي تستحب حجم التضخم من العقود والمعاملات ذات مخاطر عالية.
- ترشيد الدين: يعترف الاقتصاديون بأهمية المداينة، حيث تلجأ أغلب القطاعات العامة والخاصة في اقتصاديات الدول إلى الاقتراض ومع ذلك يرى الاقتصاديون أن المبالغة في الاستدانة يؤدي إلى تضخم الاقتصاد المالي، ويصبح الاقتصاد اقتصاد ديون وهذا من عوائق التمنية الاقتصادية، كأزمة 2008.[2]

[1] جريبة بن احمد الحارثي، **الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي في الاقتصاد الإسلامي** ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، العدد59، دون ذكر السنة، ص 322، 323.

[2] جريبة بن أحمد الحارثي، مرجع سابق، ص324، 325.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل الذي تناولنا فيه الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والريادة البنكية يمكننا القول أن العمل المصرفي الإسلامي لم يعد مجرد بدبل ديني للمصارف التقليدية بل أضحى نموذجا اقتصاديا متكامل يمتلك مقومات الريادة والتميز، فالجمع بين "الصيغة الإسلامية و"الروح الريادية" في العمل المصرفي يفتح آفاقا واسعة البنوك الإسلامية للارتقاء من مرحلة الوجود في السوق إلى مرحلة القيادة والريادة.

وبناءا على هذه القاعدة النظرية سنحاول في الفصل القادم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع العملي من خلال دراسة كنموذج بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تموشنت.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد:

تم التطرق في الفصل الأول إلى الصيرفة الإسلامية من خلال تبيان: نشأتها، مبادئها، أهدافها، صيغ التمويل الخاصة بها، بالإضافة إلى إبراز مفهوم الريادة البنكية، أبعادها، مع مؤشراتها خاصة معايير ومؤشرات قياسها مع توضيح العلاقة الارتباطية بينهما.

ومن أجل ربط الفصل الأول مع الفصل الثاني (تطبيقي)، اخترنا لهذه الدراسة كنموذج بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تموشنت، باعتباره فرع حديث النشأة لإسقاط عليه ما استخلص من الجانب النظري والتعرف عليه، وعليه ستكون دراستنا في هذا الفصل وفق مبحث واحد الذي بدوره يتفرع إلى 3 مطالب.

المبحث الأول: دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتمثل المطلب الأول في الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة، أما المطلب الثاني فيشمل صدق وثبات أداة الدراسة وتحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، بالإضافة إلى المطلب الثالث الذي يشمل عرض وتحليل فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت، بهدف إجراء الدراسة تم توزيع الاستبيان على مجموعة من موظفي المؤسسة 30 عينة، والذين تم اختيارهم عشوائيا وتمكنا من استرجاع 30 استمارة قابلة للتحليل، كما موضح في الجدول الآتي:

الجدول (03):يوضح مجتمع الدراسة والعينة المدروسة في بنك BADR

الاستبيانات	عدد الاستبيانات	نسبة الاستبيانات
الاستبيانات الموزعة	30	%100
الاستبيانات المسترجعة	30	%100

ثانيا: أداة الدراسة

الاستبيان: هو استبيان يهدف لقياس أثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية لدى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الرفية BADR –وكالة عين تموشنت–، يتكون الاستبيان من 20 سؤال بمحوريه وأبعاده يقابلها بدائل خمسة وهي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)،

تندرج هذه الفقرات تحت محورين، ويتكون المحور الأول من ثلاثة أبعاد كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (04): فقرات وأبعاد الاستبيان

المحور	البعد	الفقرات
المحور الأول: الصيرفة الإسلامية	البعد الشرعي	5-4-3-2-1
	بعد الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية	10-9-8-7-6
	بعد الالتزام بالضوابط	14-13-12-11
المحور الثاني: الريادة البنكية		20-19-18-17-16-15
المجموع الكلي		20

ثالثا: أدوات التحليل الإحصائي

قمنا في هذه الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك بعد إدراج المعلومات التي تم جمعها من خلال عرض الاستبيان على الموظفين، وهذا باستخدام الحزمة الإحصائية spss، وقد تمثلت الأساليب فيما يلي:

- **الإحصاء الوصفي:**

–التكرارات والنسب المئوية: لوصف العينة وتوضيحها من المجتمع.

–طول الفئة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للكشف عن اتجاه إجابات عينة الدراسة.

- **الإحصاء الاستدلالي:**

–معامل ارتباط بيرسون: للبحث في صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

–معامل ألفا كرونباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

–الانحدار البسيط: لمعرفة قوة الأثر بين المتغيرات

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة وتحليل المتغيرات الديمغرافية للعينة.

أولا: صدق وثبات أداة الدراسة:

1- صدق الاتساق الداخلي للاستبيان

أ- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول "الصيرفة الإسلامية" بأبعاده:

الجدول (05): يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المحور الأول

البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية Sig
البعد الأول: الشرعي	01	**0.466	0.009
	02	*0.406	0.026
	03	0.251	0.180
	04	**0.779	0.000
	05	*0.377	0.040
البعد الثاني: الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية	06	**0.620	0.000
	07	**0.539	0.002
	08	**0.570	0.001
	09	**0.531	0.003
	10	*0.368	0.046
البعد الثالث: الالتزام بالضوابط	11	**0.588	0.001
	12	**0.670	0.000
	13	**0.781	0.000
	14	**0.666	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول (05) الذي يبين صدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المحور الأول "الصيرفة الإسلامية" نستنتج ما يلي:

بالنسبة للبعد الأول "البعد الشرعي"، فإن عباراته دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05 ما عدا العبارة رقم 03 فهي غير دالة إحصائيا.

أما بالنسبة للبعد الثاني "الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية"، فنلاحظ أن جميع عباراته دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05.

وفي البعد الثالث "الالتزام بالضوابط"، حيث اتضح أن عباراته دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01.

مما يؤكد أن الفقرات تتسق في قياس ما يقيسه بعدها.

ب– صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني "الريادة البنكية":

الجدول (06): يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية Sig
المحور الثاني: الريادة البنكية	15	**0.751	0.000
	16	**0.663	0.000
	17	0.303	0.103
	18	**0.801	0.000
	19	*0.452	0.012
	20	**0.517	0.003

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

يتبين لنا من خلال الجدول (06) أن صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني الريادة البنكية دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، ما عدا العبارة 17 فهي غير دالة إحصائيا أي أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

مما يؤكد أن الفرات تتسق فيما يقيسه المحور.

من خلال نتائج صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول "الصيرفة الإسلامية" والمحور الثاني "الريادة البنكية"، نستنتج أن قيم الاتساق كانت جيدة، وهذا ما يؤكد صدق الأداة.

2- ثبات أداة الدراسة:

الجدول (07): يوضح ثبات أداة الدراسة

محور الدراسة	العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول: الصيرفة الإسلامية	من 1 إلى 14	0.660
المحور الثاني: الريادة البنكية	من 15 إلى 20	0.644
ثبات أداة الدراسة		**0.661**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول (07) يتبين أن قيم ألفا كرونباخ بالنسبة للدرجة الكلية التي قدر بـ 0.661، وقيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول "الصيرفة الإسلامية" التي قدرت بـ 0.660، وقيمة ألفا كرونباخ للمحور الثاني "الريادة البنكية" التي قدرت بـ 0.644، وهي قيم مقبولة ومتقاربة، وتؤكد مدى ثبات المقياس.

ثانيا: تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة

1- الجنس: يوضح الجدول (08) والشكل (01) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول (08): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
أنثى	15	%50
ذكر	15	%50
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

الشكل (01): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

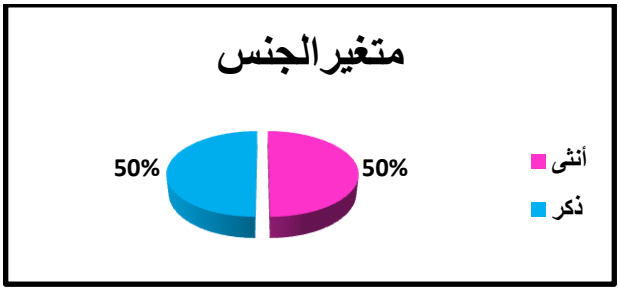

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الجدول أعلاه

من خلال الجدول (08) والشكل (01)، يتضح أن نسبة الذكور تتساوى مع نسبة الإناث، حيث قدرت بـ 50% لكلاهما حسب عينة الدراسة.

2- السن: يوضح الجدول (09) والشكل (02) توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

الجدول (09): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	%13.3
من 30 إلى أقل من40 سنة	15	%50
من 40 سنة فأكثر	11	%36.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

الشكل (02): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

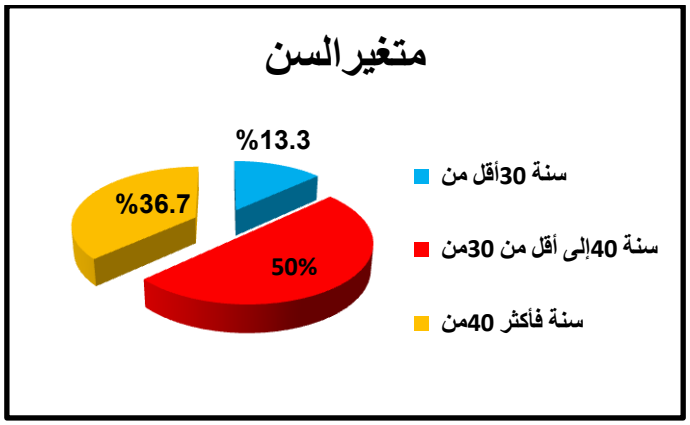

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الجدول أعلاه

يتضح من خلال الجدول (09) والشكل (02) أن نسبة 50% من عينة الدراسة أعمارهم ما بين (30 إلى أقل من 40 سنة)، تليها نسبة 36.7% أعمارهم (40 سنة فأكثر)، أما الذين أعمارهم (أقل من 30 سنة) فقد قدرت نسبتهم بـ13.3%.

3- المستوى العلمي: يوضح الجدول (10) والشكل (03) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

الجدول (10): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريا أو أقل	6	%20
تقني سامي	8	%26.7
ماستر	11	%36.7
دكتوراه	5	%16.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

الشكل (03): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

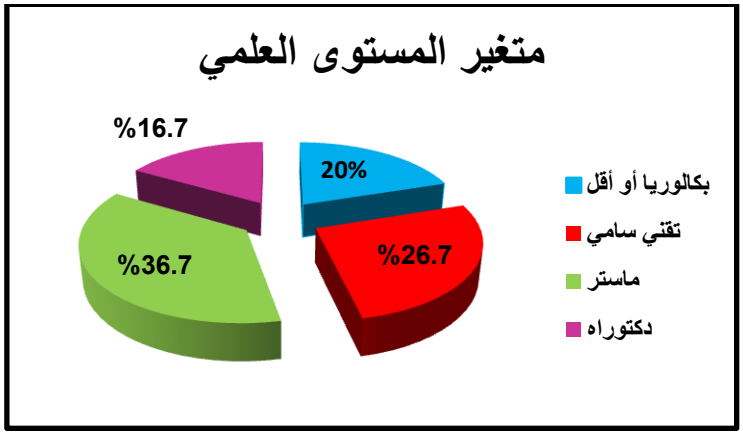

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول (10) والشكل (03) أن نسبة 36.7% من الموظفين مستواهم العلمي (ماستر)، و 26.7% مستواهم (تقني سامي)، أما المستوى التعليمي (بكالوريا أو أقل) فقد قدرت نسبته بـ 20%، وقدرت نسبة 16.7% لموظفين أصحاب مستوى (دكتوراه) حسب العينة المدروسة.

4- عدد سنوات التعامل مع البنك: يوضح الجدول (11) والشكل (04) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات التعامل مع البنك:

الجدول (11): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات التعامل مع البنك

عدد سنوات التعامل مع البنك	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	%50
من 5 إلى 10 سنوات	4	%13.3
من 10 سنوات فأكثر	11	%36.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

الشكل (04): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات التعامل مع البنك

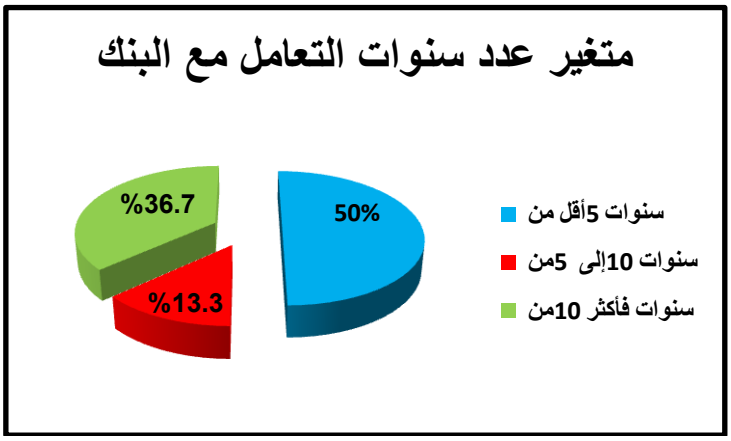

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الجدول أعلاه

يتضح من خلال الجدول (11) والشكل (04) أن نسبة 50% من الموظفين خبرتهم (أقل من 5 سنوات)، تليها نسبة 36.7% فخبرتهم (من 10 سنوات فأكثر)، أما الذين تتراوح خبرتهم (من 5 إلى 10 سنوات) فقد قدرت نسبتهم بـ13.3%.

المطلب الثالث: عرض وتحليل فرضيات الدراسة

أولا: التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة

1- التحليل الإحصائي للمحور الأول "الصيرفة الإسلامية" بأبعادها

معرفة اتجاه أفراد العينة على مختلف عبارات كل بعد من أبعاد الصيرفة الإسلامية، قمنا بالتحليل المفصل لهاته العبارات باستعمال الإحصاء الوصفي على حساب مقياس سلم ليكارت الموضح كالتالي:

الجدول (12): مقياس ليكارت للحكم على إجابات العينة

فئات المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
(1 –1.79)	غير موافق بشدة
(1.80 –2.59)	غير موافق
(2.60 – 3.39)	محايد
(3.40 – 4.19)	موافق
(4.20 – 5)	موافق بشدة

وكانت اتجاهات إجابات عينة الدراسة كما هي موضحة في الجدول:

الجدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد "المحور الأول"

البعد	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاهات الآراء
البعد الشرعي	1	4.266	0.449	5	موافق بشدة
	2	4.066	0.784	4	موافق
	3	4.933	0.253	5	موافق بشدة
	4	4.500	0.508	5	موافق بشدة
	5	4.400	0.723	5	موافق بشدة
المجموع		**4.433**	**0.252**	**5**	**موافق بشدة**
بعد الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية	6	3.433	0.773	4	موافق
	7	3.800	0.484	4	موافق
	8	3.066	0.944	3	محايد
	9	4.266	0.691	5	موافق بشدة
	10	4.366	0.764	5	موافق بشدة
المجموع		**3.786**	**0.385**	**4**	**موافق**
بعد الالتزام بالضوابط	11	4.733	0.520	5	موافق بشدة
	12	4.566	0.568	5	موافق بشدة
	13	4.500	0.572	5	موافق بشدة
	14	4.333	0.844	5	موافق بشدة
المجموع		**4.533**	**0.424**	**5**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول (13) اتجاهات أراء عينة الدراسة على عبارات المحور الأول، حيث نستنتج ما يلي:

– بالنسبة للبعد الأول فقد قدر إجمالي المتوسط الحسابي بـ(4.43) بانحراف معياري(0.252)، وكان اتجاه آراء (موافق بشدة)، أما بالنسبة لعبارات البعد من (1 إلى 5) نستنج أن:

في العبارة الأولى قدر المتوسط الحسابي بـ(4.226) بانحراف معياري (0.449)، وباستجابة "موافق بشدة"

أما العبارة الثانية فقد قدر المتوسط الحسابي (4.066) بانحراف معياري (0.784)، وكانت الاستجابة "موافق"

وقد سجلت العبارة (03) متوسط حسابي قدر بـ(4.933) بانحراف معياري (0.253)، واستجابة آراء "موافق بشدة"

وفيما يخص العبارة (04) فقد قدر المتوسط الحسابي بـ(4.500) وانحراف معياري (0.508)، وكانت الاستجابة "موافق بشدة"

وفي العبارة (05) والأخيرة من البعد الأول قدر المتوسط الحسابي بـ(4.400) بانحراف معياري (0.723)، حيث كانت الاستجابة "موافق بشدة"

–بالنسبة للبعد الثاني فقد قدر إجمالي المتوسط الحسابي بـ(3.786) بانحراف معياري (0.385)، وكان اتجاه آراء عينة الدراسة (موافق). أما بالنسبة لعبارة البعد من (6 إلى 10) نستنتج ما يلي:

في العبارة (06) قدر المتوسط الحسابي بـ(3.433) بانحراف معياري(0.773)، وكانت الاستجابة "موافق".

أما العبارة (07) فقد قدر المتوسط الحسابي (3.800) بانحراف معياري (0.484)، واستجابة "موافق".

وسجلت العبارة (08) متوسط حسابي قدر بـ (3.066) بانحراف معياري (0.944)، واتجاه آراء "محايد"

كما سجلت العبارة (09) متوسط حسابي قدر بـ(4.266) بانحراف معياري (0.691)، واتجاه آراء "موافق بشدة".

أما العبارة (10) والأخيرة في البعد الثاني فقد قدر المتوسط الحسابي بـ(4.366)، وانحراف معياري (0.764)، وكانت الاستجابة "موافق بشدة".

–بالنسبة للبعد الثالث فقد قدر إجمالي المتوسط الحسابي بـ(4.533) بانحراف معياري (0.424)، وكان اتجاه آراء عينة الدراسة (موافق بشدة). أما بالنسبة لعبارة البعد من (11 إلى 14) نستنتج ما يلي:

في العبارة (11) قدر المتوسط الحسابي بـ(4.733) بانحراف معياري(0.520)، وكانت الاستجابة "موافق بشدة".

أما العبارة (12) فقد قدر المتوسط الحسابي (4.566) بانحراف معياري (0.568)، واستجابة "موافق بشدة".

وسجلت العبارة (13) متوسط حسابي قدر بـ (4.500) بانحراف معياري (0.572)، واتجاه آراء "موافق بشدة".

كما سجلت العبارة (14) متوسط حسابي قدر بـ(4.333) بانحراف معياري (0.844)، واتجاه آراء "موافق بشدة".

2- التحليل الإحصائي للمحور الثاني "الريادة البنكية"

الجدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث لفقرات المحور الثاني

المحور	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاهات الآراء
المحور الثاني: الريادة البنكية	15	3.100	0.547	3	محايد
	16	3.100	0.547	3	محايد
	17	3.333	0.844	3	محايد
	18	3.133	0.571	3	محايد
	19	2.866	0.899	3	محايد
	20	3.100	0.547	3	محايد
المجموع		**3.183**	**0.359**	**3**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

بالنسبة للمحور الثاني فقد قدر إجمالي المتوسط الحسابي بـ(3.183) بانحراف معياري(0.359)، وكان اتجاه آراء (محايد)، أما بالنسبة لعبارات المحور من (15 إلى 20) نستنتج أن:

في العبارة (15) قدر المتوسط الحسابي بـ(3.100) بانحراف معياري (0.547)، وباستجابة "محايد"

أما العبارة (16) فقد قدر المتوسط الحسابي (3.100) بانحراف معياري (0.547)، وكانت الاستجابة "محايد"

وقد سجلت العبارة (17) متوسط حسابي قدر بـ(3.333) بانحراف معياري (0.844)، واستجابة آراء "محايد"

وفيما يخص العبارة (18) فقد قدر المتوسط الحسابي بـ(3.133) وانحراف معياري (0.571)، وكانت الاستجابة "محايد"

كما سجلت العبارة (19) متوسط حسابي قدر بـ(2.866) وانحراف معياري (0.899)، واستجابة آراء "محايد"

وفي العبارة (20) والأخيرة من البعد الأول قدر المتوسط الحسابي بـ(3.100) بانحراف معياري (0.547)، حيث كانت الاستجابة "محايد".

ثانيا: عرض وتحليل فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الرئيسية:

H_0=لا يوجد أثر ذو دلالة للصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت.

H_1 =يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة عين تموشنت.

الجدول (15): يوضح نتائج تحليل أثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية

المقاييس الإحصائية	R	R^2	B	درجة الحرية	F		T		المتغير التابع
			2.104	1	F	مستوى الدلالة	T	مستوى الدلالة	
المتغير المستقل الصيرفة الإسلامية	0.190	0.036	0.255	28	1.044	0.316	1.989	0.057	الريادة البنكية
				29			1.022	0.316	

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

لاختبار صحة الفرضية قمنا باختبار الانحدار البسيط والتي تتوضح نتائجه في الجدول (15) ، حيث تبين لنا أن قيمة Tالمحسوبة تساوي 1.022 وهي أصغر من T المجدولة 1.96 عند مستوى الدلالة 0.316 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.005، وقيمة R^2 قدرت (0.036) أي 3.6 % تؤثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت وهي قيمة ضعيفة، من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة الانحدار غير دالة إحصائيا وقيمة فيشر F المحسوبة أكبر من الجدولية وغير دالة إحصائيا مما يشير أن الانحدار غير معنوي.

من خلال هذه المعطيات نقبل الفرض الصفري القائل لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية ونرفض الفرض البديل القائل أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصيرفة الإسلامية فعلى الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت–

2- الفرضية الفرعية الأولى:

H_0=لا يوجد أثر ذو دلالة للبعد الشرعي على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت.

H_1 =يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشرعي على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت.

الجدول (16): يوضح نتائج تحليل أثر البعد الشرعي على الريادة البنكية

المقاييس الإحصائية	R	R^2	B	درجة الحرية	F		T		المتغير التابع
			3.703	1	F	مستوى الدلالة	T	مستوى الدلالة	
المتغير المستقل البعد الشرعي	0.082	0.007	-0.117	28	0.192	0.665	3.111	0.004	الريادة البنكية
				29			-0.438	0.665	

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

لاختبار صحة الفرضية قمنا باختبار الانحدار البسيط والتي تتوضح نتائجه في الجدول (16) ، حيث تبين لنا أن قيمة Tالمحسوبة تساوي 0.438- وهي أصغر من T المجدولة 1.96 عند مستوى الدلالة 0.665 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.005، وقيمة R^2 قدرت (0.007) أي 0.7 % يؤثر البعد الشرعي على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت وهي قيمة ضعيفة، من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة الانحدار غير دالة إحصائيا وقيمة فيشر F المحسوبة أكبر من الجدولية وغير دالة إحصائيا مما يشير أن الانحدار غير معنوي.

من خلال هذه المعطيات نقبل الفرض الصفري القائل لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للبعد الشرعي على الريادة البنكية ونرفض الفرض البديل القائل أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشرعي فعلى الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت-

3- الفرضية الفرعية الثانية:

H_0=لا يوجد أثر ذو دلالة للابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت.

H_1 =يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت.

الجدول (17): يوضح نتائج تحليل أثر الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية

المقاييس الإحصائية	R	R^2	B	درجة الحرية	F		T		المتغير التابع
			2.037	1	F	مستوى الدلالة	T	مستوى الدلالة	
المتغير المستقل الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية	0.325	0.106	0.303	28	3.311	0.080	3.216	0.003	الريادة البنكية
				29			1.820	0.080	

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

لاختبار صحة الفرضية قمنا باختبار الانحدار البسيط والتي تتوضح نتائجه في الجدول (17) ، حيث تبين لنا أن قيمة Tالمحسوبة تساوي 1.820 وهي أصغر من T المجدولة 1.96 عند مستوى الدلالة 0.080 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.005، وقيمة R^2 قدرت (0.106) أي 10.6 % يؤثر الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين تموشنت- وهي قيمة ضعيفة، من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة الانحدار غير دالة إحصائيا وقيمة فيشر F المحسوبة أكبر من الجدولية وغير دالة إحصائيا مما يشير أن الانحدار غير معنوي.

من خلال هذه المعطيات نقبل الفرض الصفري القائل لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية ونرفض الفرض البديل القائل أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت-

4- الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0=لا يوجد أثر ذو دلالة للالتزام بالضوابط على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت.

H_1 =يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالضوابط على الريادة البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة عين تموشنت.

الجدول (18): يوضح نتائج تحليل أثر الالتزام بالضوابط على الريادة البنكية

المقاييس الإحصائية	R	R^2	B	درجة الحرية	F		T		المتغير التابع
			2.763	1	F	مستوى الدلالة	T	مستوى الدلالة	
المتغير المستقل الالتزام بالضوابط	0.109	0.012	0.093	28	0.339	0.565	3.815	0.001	الريادة البنكية
				29			0.582	0.565	

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss

لاختبار صحة الفرضية قمنا باختبار الانحدار البسيط والتي تتوضح نتائجه في الجدول (18) ، حيث تبين لنا أن قيمة Tالمحسوبة تساوي 0.582 وهي أصغر من T المجدولة 1.96 عند مستوى الدلالة 0.565 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.005، وقيمة R^2 قدرت (0.012) أي 01.2 % يؤثر الالتزام بالضوابط على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين تموشنت- وهي قيمة ضعيفة، من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة الانحدار غير دالة إحصائيا وقيمة فيشر F المحسوبة أكبر من الجدولية وغير دالة إحصائيا مما يشير أن الانحدار غير معنوي.

من خلال هذه المعطيات نقبل الفرض الصفري القائل لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للالتزام بالضوابط على الريادة البنكية ونرفض الفرض البديل القائل أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالضوابط على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة عين تموشنت-

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة عين تموشنت، واستعراضنا للمعطيات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في المجمع الجهوي لهذه الوكالة. حيث عرضنا تحليل للنتائج التي توصلنا إليها في الدراسة بعد تحليل الاستبيان، وبعد معالجة البيانات التي تحصلنا عليها من أفراد العينة بواسطة البرنامج الإحصائي Spss، واختبار الفرضيات المطروحة أظفرت النتائج أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لأبعاد الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية.

مما استوجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي عين تموشنت تحويل الوظيفة البنكية من وساطة مالية سلبية إلى وساطة استثمارية نشطة وذلك بتقديم بدائل شرعية وإلى إعادة صياغة العمل المصرفي من المنظور الريادي، حيث تساهم الأدوات المالية في خلق بيئة خصبة الابتكار والتميز التنافسي.

خاتمة عامة

في ختام هذه الدراسة التي سعينا من خلالها إلى تسليط الضوء على أثر الصيرفة الإسلامية في تحقيق الريادة البنكية، حيث تعتبر الصيرفة الإسلامية نظاما ماليا مرنا يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية مقارنة بالتقليدية، ولسبب مجرد بديل ديني للصيرفة التقليدية، بل هي نموذج اقتصادي قائم على أخلاقيات العمل، وكما ذكرت أعلاه المشاركة في المخاطر، مما يوفر لها حصانة ذاتية ضد الهزات المالية وتعزز من قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي من خلال صيغ التمويل الإسلامي، حيث تعد صيغ التمويل الإسلامي يمنح المصرف مرونة كبيرة، يمكن دمج أكثر من صيغة لتلبية احتياجات معقدة للعملاء، وهو ما يعكس قدرة البنك على الابتكار والريادة.

أما الريادة البنكية ترتكز بشكل أساسي على أبعاد الابتكار، المبادرة، تحمل المخاطر المحسوبة وهي أبعاد تتقاطع بشكل وثيق مع مبادئ التمويل الإسلامي التي تشجع على الاستثمار الحقيقي والإنتاجي، حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية بين تبني صيغ التمويل الإسلامي وبين أبعاد الريادة البنكية، فالابتكار في هذه الصيغ يفتح آفاق جديدة للبنك لدخول سوق غير مطروقة مما يعزز من تميز الأداء. فالالتزام بالضوابط الشرعية يعمل كأداة تسويقية فعالة، وكمصدر للميزة التنافسية المستدامة، فالثقة التي بينهما البنك مع عملائه من خلال الشفافية والشرعية تؤدي بالضرورة إلى زيادة الولاء وتوسيع الحصة السوقية، وهو أحد أهم مؤشرات الريادة، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة النظرية.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية التي شملت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، يسعى البنك نحو إدراج شبابيك الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي لمواجهة المنافسة، وقد أظهرت النتائج الميدانية، هناك استجابة إيجابية من الجمهور لهذه الذهنية للبنك، كما هناك وعي متزايد لدى الكوادر المصرفية في بنك بدر بأهمية الريادة البنكية كمطلب ضروري للبقاء في ظل انفتاح السوق المصرفية.

ولا يمكننا سوى القول أن هذا البحث ليس سوى لبنة بسيطة في طرح الدراسات الاقتصادية التي تربط بين الاقتصاد الإسلامي (أخلاقي) والتميز المؤسسي، ونخلص في النهاية التي أن الريادة البنكية ليست محطة نصل إليها بل هي سيرورة مستمرة من الابتكار والتطوير، تطل فيها الصيرفة الإسلامية الرهان الأكبر للبنوك لتحقيق الشمول المالي والتميز التنافسي في السنوات القادمة.

نأمل أن نكون قد وقفنا في معالجة هذا الموضوع بجميع أبعاده، مفسحين المجال أمام الباحثين الآخرين لاستكمال الدراسة في جوانب أكثر دقة وتخصصا.

التوصيات:

-تعزيز الابتكار المالي من خلال الاستمرار في تطوير صيغ التمويل الإسلامي لتجاوز الصيغ التقليدية.

-الاستثمار في الرقمنة، دمج لتكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات الصيرفة الإسلامية لضمان سرعة الأداء وتميزه وهو مطلب أساسي من متطلبات الريادة البنكية.

-اعتماد معايير دقيقة لقياس مستوى الريادة في الأداء المصرفي الإسلامي بشكل دوري لضمان الاستمرارية في التفوق التنافسي.

ضرورة تكثييف الدورات التدريبية لموظفي بنك BADR والبنوك الأخرى حول فقه المعاملات المالية المعاصرة وكيفية تسويق المنتجات الإسلامية بأسلوب احترافي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

-سورة النساء الآية 101.

-سورة البقرة الآية 275.

-سورة البقرة الآية 34-35.

-سورة البقرة الآية 287-289.

أولا: الكتب:

-البلتاجي محمد، **المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق**، التحديات، ط1، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2012.

-بن سليت نصيرة، **التحول للمصرف الإسلامي، تجارب بعض البنوك العربية والجزائرية في التحول** ، دار المتني للطباعة والنشر، ط1، 2024.

-تشارليز وجاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية، مدخل متكامل** ، ترجمة: رفاعي محمد، محمد سيد أحمد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001

-حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيمان حسن أبو دية، **الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي** ، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

-رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2018.

-سامر رافع زكانة، **أساليب خلط مال المضاربة في المصارف الإسلامية**، دار آمنة للنشر، عمان، 2018.

-السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة** ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

-شيخون، **المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، رام الله، 2002.

-صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي** ، دار الوفاء، الجزائر، 2001.

-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، 2004 .

-عبد الستار أو غدة، **البيع المؤجل**، ط2، المعتمد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003.

-عبد الناصر حمدان بيومي، **علاج الأزمات المالية من المنظور الإسلامي** ، الاقتصاد الإسلامي، منتدى البركة، 2023.

-العميتي عبد الرزاق رحيم جدي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق** ، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

-غسان سالم، النجداوي محمد زياد، **التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي**، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2022.

-فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006.

-قيصر عبد الكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)**، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2022.

-كمال مرداوي، **مبادئ التسويق**، ط1، مطبعة بغيجة، قسنطينة، 2008.

-محسن أحمد الخضيري، **صناعة المزايا التنافسية**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ، 2004.

-محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005.

-محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

-محمد عبد الوهاب، محمد الغراوي، **التسويق والمكانة الذهنية**، منظور استراتيجي، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2012.

-محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، الأردن، 2008.

-محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

-محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2001.

-مروة أحمد ونسيم برهم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.

-مزهر شعبان العاني وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي** ، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

-نادية حسن محمد عقل، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

-نجار محمد عبد العزيز، **بنوك بلا فوائد**، المملكة العربية السعودية، 1997.

-وائل عربيات،**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دون ذكر السنة.

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

-أسمع سفيان، **التحول إلى الصيرفة إلى الإسلامية في الجزائر(واقع وآفاق)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.

-إينال فوزي، **أهمية الصناعة المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2021.

-بلال عبادلية، مأمون جوال، **آليات التمويل العقاري في البنوك الإسلامية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص قانون عقاري، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2018-2019.

-بوبريمة عائشة، **إستراتيجية ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وسبل إدماجها في الأسواق الحالية** ، أطروحة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور 3، تخصص مالية واقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، سطيف، 2021

-دوفي قرمية، انعك **اسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة عينة من المصارف**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2017.

-رياض فاضل الشيخ عيسى، **أثر أبعاد الريادة في أداء المنظمات الصناعية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عمان، كلية الدراسات والمالية العليا، 2010.

-قصابي إلياس، **تميز الأداء في ظل إدارة المعرفة** ، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016.

-محمد زيدان، **دور التسويق في القطاع المصرفي** ، دكتوراه دوله، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2005،

-محمد عبد اللطيف ناجي الرويشان وآخرون، **أثر الريادة المصرفية في إدارة مخاطر المعرفة** ، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة بكالوريس، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2024.

-نصيرة كريمات، **التسويق الإبتكاري كأداة لتحقيق الريادة التسويقية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، غرداية، 2021.

ثالثا: المجلات والمؤتمرات:

-بن عشور حملات، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر فرص وتحديات**، المجلد 10، العدد3، مجلة التنظيم والعمل، 2021.

-أحمد عابد محمد، عبد الباري، **إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان**، المجلد7، العدد3، 2016.

-أسماء زدوري، د **ور الدعم التنظيمي في تحقيق الريادة المصرفية** ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد01، 2024.

-بوراس نادية، **تطور الصيرفة الإسلامية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات في الاقتصاد** ، إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد2، ديسمبر 2024.

-بوطران يزيد، لمار رضوان، **فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية** ، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد9، العدد2، أكتوبر 2025.

-حنان العمراوي، **الكفاءة الاقتصادية كأساس لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، بحث مقدم** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد06، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016

-جابر مهدي، **التحوط من مخاطر عن طريق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد01، 2017.

-جريبة بن احمد الحارثي، **الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي في الاقتصاد الإسلامي** ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، العدد59، دون ذكر السنة.

-رائد أبو مؤنس وخديجة شوشان، **الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية،** المؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، أيام 9-11 سبتمبر 2013.

-داودي ميمونة، **البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة (عرض تجربة الجزائر– ماليزيا نموذجا)**، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05، العدد02.

-ردفاني علي الحمادي، عادل محمد العفيري، **أثر الريادة المصرفية في تحقيق التميز التنظيمي: بحث تحليلي لأراء عينة من مديري المصارف التجارية الفقهية**، مجلة جامعة الناصر، العدد21، ج2، 2023

-زدان عبد الرزاق، خليل عبد القادر، **متطلبات تحقيق الريادة في القطاع المصرفي** ، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الأكاديمية للدراسات الجامعية والإنسانية، العدد17، 2017.

-سحاري فريدة، بوقاسة سليمان، **الهندسة المالية الإسلامية بين أفاق الابتكار وحتمية المخاطر** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد3، ديسمبر 2019.

-سلام عبد الرزاق وآخرون، **تطبيقات الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد05، العدد1، جوان 2020.

-سليمان ناصر، بوشرمة عبد المجيد، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر** ، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.

-شخار نعيمة، **دور الهندسة المالية الإسلامية في الابتكار** ، أدوات استثمار أموال الزكاة، المجلد12، العدد01، مجلة الاقتصاد الجديد، 2021.

-شعاشعية لخضر، **الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية**، العدد05، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2007.

-صادق راشد الشمري، **دور أبعاد الريادة الإستراتيجية في تحسين الأداء المصرفي المتميز** ، دراسة تحليلية من عينة مختارة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جمعة بغداد، المجلة 21، العدد83، 2015.

-صفاء تاية محمد، أحمد جليل، **أثر الريادة المصرفية في تحقيق التميز التنظيمي** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد24، برلين، 2023.

-صالح صالحي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية** ، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.

-عبد الحليم عمر، **أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة** ، مجلة دراسات اقتصادية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد6، 2005،

-عمر علي إسماعيل، **مداخلة بعنوان خصائص الريادي في المنظمات وأثرها على الإبداع التقني** ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.

-عمر محمد بشينة، وآخرون، **أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، العدد الثاني عشر، ديسمبر2018.

-فرج أحمد مزيكة، عمر محمد بشينة، **قياس وتحليل العلاقة بين حجم الأصل وحقوق الملكية والحصة السوقية من الودائع لمصرف الصحاري**، مجلة العلقم الاقتصادية والسياسية، المجلد21، العدد1، يونيو2024.

-قوادرية مريم، بازة سهيلة، **المصارف الإسلامية، كآلية لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة** ، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للفترة (2013-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد05، العدد01، 2021.

-محمد عبد الرحمن عمر، **دور أبعاد التسويق الريادي في تعزيز الاستراتجيات التسويقية** ، دراسة استطلاعية لأراء عينة من مدراء الأقسام والشعب والمعاونين في عدد من مصارف مدينة زافو، مجلة العلم الإنسانية لجامعة زافو، العراق، المجلد5، العدد4، 2017.

-محمود صديق عبد الواحد سعد، **دور السمعة المؤسسية في تعزيز القدرة التنافسية لكليات التربية البدنية** ، المجلة العلمية للعلوم التربية البدنية والرياضية المتخصصة، كلية التربية الرياضية، جامعة أسوان، المجلد13، العدد3.

-نور قادر محمد، نغم حسين نعمة، **متطلبات تحقيق الريادة المصرفية، نماذج لدول مختارة** ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد16، العدد54، الجزائر، 2021.

-يوسفادي سعاد، مخلوفي عبد السلام، **دور الهندسة المالية في ابتكار منتجات مالية إسلامية** ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد03، العدد01، بشار، مارس 2017.

-المحضر الحرفي لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي، كراشي، ديسمبر 1970، وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي، النسخة العربي، البيان المشترك.

-افتتاحية فيسبا نكينج : **العائد على الأصول مقابل العائد على حقوق ملكية** ، 18 أغسطس 2025، تاريخ التصفح: 24 أفريل 2026.

- https://visbahking.com/hoa-vs-toe-witch-bahking- methic-pedicts-future-success .

-معايير الافصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2007.

قائمة الملاحق

الملحق 01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية السنة الثانية ماستر

استبيان حول: أثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية

–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت–

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذا الاستبيان يندرج في إطار دراسة ميدانية لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي مالي الذي يناقش أثر الصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت، إذ نرجو منكم التكرم بقراءة عبارات الاستبيان والإجابة عن الأسئلة المذكورة بوضع علامة أمام الاختيار الذي ترونه مناسب لكم مع العلم أن إجابتكم ملمة ومفيدة بالنسبة لنا ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

وفي الأخير لكم منا كامل الشكر على تعاونكم.

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى أقل من 40 ☐ من 40 سنة فأكثر ☐

3- المستوى العلمي: بكالوريا أو أقل ☐ تقني سام ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

4- عدد سنوات التعامل مع البنك: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 10 سنوات فأكثر ☐

القسم الثاني: بيانات خاصة بالموضوع

المحور الأول: الصيرفة الإسلامية

البعد الشرعي

العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في جميع مراحل العملية التمويلية.					
يدرك العملاء الفرق الجوهري بين التمويل التقليدي والإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.					
تعاملك مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تجنب الفوائد الربوية.					
لديك ثقة في النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية					
بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه تشريعات مناسبة ومواكبة للتطور.					

بعد الابتكار والتنوع في المنتجات التمويلية

العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
لديك معلومات كافية بالمنتجات الإسلامية.					
يسعى المصرف الإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لابتكار صيغ تمويلية جديدة تلبي حاجيات السوق المعاصرة.					
يوفر المصرف تشكيلات متنوعة من المنتجات (المرابحة، المشاركة).					
يسعى المصرف الإسلامي لبنك الفلاحة					

والتنمية الريفية على إطلاعكم بكل الخدمات التي توفرها.					
تتسم إجراءات تقديم الخدمات المصرفية بالسلالة والمرونة.					

بعد الالتزام بالضوابط:

العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يلتزم البنك بشكل قطعي بمبدأ استبعاد الفائدة (الربا) في كافة المعاملات.					
تلعب هيئة الرقابة الشرعية دورا فعالا في ضمان مطابقة العقود والمنتجات لأحكام الشرعية.					
يطبق البنك قاعدة الغنم بالغرم تقاسم المخاطر والأرباح كأساس التعامل مع العملاء.					
يحرص البنك على تجنب الفرد المقامرة في كافة الأنشطة الاستثمارية التي تمولها.					

المحور الثاني: الريادة البنكية

العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى اقتناص الفرص الاستثمارية في أسواق الناشئة قبل المنافس.					
يمتلك بنك الفلاحة نظاما دقيقا لقيا الحصة السوقية لمنتجاته الإسلامية مقارنة بالمنافس.					

يوفر بنك الفلاحة بنية تحتية تكنولوجيا متطورة تسمح بقياس سرعة الاستجابة لطلبات التمويل.					
يتعامل بنك الفلاحة بمرونة مع المشاريع الريادية التي تعمل مخاطر عالية وعوائد واعدة.					
يحرص بنك الفلاحة على أن يكون أول من يطرح المنتجات الموافقة مع الشريعة عند تغير القوانين.					
يخصص بنك الفلاحة مالية كافية للبحث والتطور لابتكار صيغ تمويلية جديدة.					

الملحق 2: النتائج (مخرجات spss)

1- الجنس

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	15	50.0	50.0	50.0
	أنثى	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

2- السن

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 30 سنة	4	13.3	13.3	13.3
	من 30 سنةإلىأقلمن40	15	50.0	50.0	63.3
	من 40 سنةفأكثر	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

3- المستوى العلمي

المستوى_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريأوأقل	6	20.0	20.0	20.0
	تقنيسامي	8	26.7	26.7	46.7
	ماستر	11	36.7	36.7	83.3
	دكتوراه	5	16.7	16.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

4- عدد سنوات التعامل مع البنك

عددسنوا التعاملمع البنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 5 سنوات	15	50.0	50.0	50.0
	من 5 سنواتإلى 10 سنوات	4	13.3	13.3	63.3
	من 10 سنواتفأكثر	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصيرفة الإسلامية على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.190[a]	.036	.002	.35893

a. Predictors: (Constant), المحور الأول_الصيرفة الاسلامية

b. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.134	1	.134	1.044	.316[b]
	Residual	3.607	28	.129		
	Total	3.742	29			

a. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

b. Predictors: (Constant), المحور الأول_الصيرفة الاسلامية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2.104	1.058		1.989	.057	-.063-	4.272
	المحور الأول_الصيرفة الاسلامية	.255	.250	.190	1.022	.316	-.256-	.766

a. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشرعي على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.082[a]	.007	-.029-	.36431

a. Predictors: (Constant), البعد الأول_الشرعية

b. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.025	1	.025	.192	.665[b]
	Residual	3.716	28	.133		
	Total	3.742	29			

a. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

b. Predictors: (Constant), البعد الأول_الشرعية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	3.703	1.190		3.111	.004	1.265	6.142
	البعد الأول_الشرعية	-.117-	.268	-.082-	-.438-	.665	-.666-	.432

a. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإبتكار والتنوع في المنتجات التمويلية على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.325[a]	.106	.074	.34569

a. Predictors: (Constant), البعد الثاني_الابتكار والتنوع_في_المنتجات_التمويلية

b. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.396	1	.396	3.311	.080[b]
	Residual	3.346	28	.119		
	Total	3.742	29			

a. Dependent Variable: المحور الثاني_الريادة البنكية

b. Predictors: (Constant), البعد الثاني_الابتكار والتنوع_في_المنتجات_التمويلية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2.037	.633		3.216	.003	.739	3.334
	البعدالثاني_الابتكاروالتنوع_في_المنتجات_التمويلية	.303	.166	.325	1.820	.080	-.038-	.644

a. Dependent Variable: المحورالثاني_الريادةالبنكية

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالضوابط على الريادة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.109[a]	.012	-.023-	.36336

a. Predictors: (Constant), بالضوابط_الالتزام_البعدالثالث

b. Dependent Variable: الريادةالبنكية_المحورالثاني

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.045	1	.045	.339	.565[b]
	Residual	3.697	28	.132		
	Total	3.742	29			

a. Dependent Variable: المحورالثاني_الريادةالبنكية

b. Predictors: (Constant), البعدالثالث_الالتزام_بالضوابط

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2.763	.724		3.815	.001	1.280	4.247
	البعدالثالث_الالتزام_بالضوابط	.093	.159	.109	.582	.565	-.233-	.419

a. Dependent Variable: المحورالثاني_الريادةالبنكية